جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات العليا

كليـــــــة اللغات

ترجمة الصفحات من (106- 156) من كتاب "عدو مناسب: العنصرية والهجرة والخوف من الإسلام في أوروبا "

لمؤلفته / ليز فكيت

Translation of Page (106 – 156)of the Book Entitled
(A Suitable Enemy: Racism, Migration, Islamophopia in Europe)
Written by: Liz Fackete

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الترجمة

A Research Submitted in Partial Fulfillment for the Requirement of Master Degree of Arts Translation

إعداد الدارس :

محمود محمد أحمد ليلي

إشراف :

أ. زاكر أحمد علي محمد

2018م

الإستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

In the Name of Allah the most Gracious the most Merciful

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أُوتوا العلم درجات"

(القرآن كريم ـ سورة المجادلة : الأية 11)

الاهـــــــــــــداء

الى أمي وأبي .

الى زوجتي وابنائي وبناتي.

الى إخواني وأخواتي .

نسأل الله أن يتقبل منا ويجعله في موازين حسناتنا.

شكـــــُر وتقدير .....

أولاً، حمدا لله تعالى و أشكره شكر مَنْ عرف واعترف بفضله ومنّه . وهو أحق مَـنْ شُكِر

وأجود مَنْ أعطى وأكرم مَنْ سُئل ، وأرأف مَنْ ملك , اللهم لك الحمد ما قامت بك الأشياء ولك

الحمد ما ذُكرت في الأرض والسماء .

ثانيا ، أجزل الشكر بعد الشكر والتقدير أ. زاكر أحمد علي محمد على قبوله الإشراف

على البحث رغم انشغاله وضخامة مسؤولياته العلمية والإدارية وما تكرم به من نصح وتصويب.

وتشرفت بالالتحاق بجامعة السودان لنيل درجة الماجستير على أيدي اساتذة جهابذة ولهم مني

الشكر والتقدير .ولأسرتي الكريمة التى كانت عونا و سندا قوياً من خلفي ،ولكل مَنْ نهلنا من

معين علومهم ،على امتداد المراحل الدراسية .

وشكري الخاص لشقيقي موسى محمد احمد ليلي وابن خالتي محمد عبدالرحيم أرقاوي والاستاذ

حسن بابكر أرقاوي والاستاذ محمود ضوي.

أكرر القول.. "شكرَاَ لهم جميعَا" وجعله الله في ميزان حسناتهم , وأمد في أيامهم ومتعهم

بالعافية وزادهم هدىَ وتوفيقاٍ...

كما نسأله تعالى كما جمعنا في دروب العلم أن يجمعنا في فردوسه الأعلى ومستقر رحمته.

ولك عزيزي القارئ الشكر والتحية.

...

" ومنه وحده تعالى نستمد العون والتوفيق ....

مقدمـــــة المترجـــــم

مؤلفة كتاب (عدو مناسب : العنصرية ، الهجرة والخوف من الإسلام في اوروبا)

هي (ليز فاكيت) أمريكية الجنسية . مديرة معهد العلاقات العرقية لأكثر من ثلاثين عاما،

ورئيسة البرنامج الأوروبي للأبحاث ، ومحررة استشارية لمجلة (رايس آند كلاس) وقيادية

بارزة في قضايا العتصرية والإسلاموفوبيا والتشريعات الأمنية الوطنية , ولها عدة كتب في هذا

المضمار. يقع الكتاب في حوالى 210 صفحة من القطع المتوسط . ويستعرض في مجمله

التحديات التى تواجه المجتمعات الغربية من جراء العنصرية والهجرة والخوف من الإسلام.

. والتدابير والحلول التى تحد من كبح حركتها . أما الجزء الذي نحن بصدد ترجمته

هو ما يتعلق بالهجرة بأنواعها ومساعي حكومات دول الاتحاد الأوروبي وتصاعد أصوات

الإحتجاجات الشعبية لما لها من تأثيرات إقتصادية ودينية وثقافية وأمنية .

أما الصعوبات التى واجهت الباحث هي، منها اختيار المفردة الصحيحة من بين مفردات غاية في

التشابه بشكلٍ يدفعك الى النظر اليها بعمق لتتسق مع السياق. ومنها وجود العديد من المفردات

من لغات أخرى تطلب البحث عنها في مظانها، ومن الصعوبات أيضاً أسلوب الكتاب القوي

وصعوبة لغته . وبفضله تعالى استطعنا التغلب على هذه الصعوبات بتصويب المشرف وبالرجوع

الى بعض المراجع والتدقيق الطويل وأخذ فكرة عن الموضوع قبل البدء ، لكونه من قضايا الساعة

المواكبة تضج بها وسائل الإعلام.

الفهـــــــرس

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
1	الإستهلال	أ
2	الإهـــداء	ب
3	شكــر وتقديــر	ج
4	مقدمـــة المترجم	د
5	الفهــرس	هـ
6	الجامعات ومراقبة الطلاب المسلمين	1
7	جرائم جديدة لسلوك بغيض	4
8	تأطير العدو : وسائل الإعلام ودعاة الكراهية	9
9	المواطنة والولاء والوفاء للدولة	14
10	حديث الدمج وعمليات الإتهـام	20
11	المنشقــون والتطــور	22
12	مروجو الخــوف "المككارثزيوم الأوربي"	25
13	آلـــة الإبعـــاد	28
14	أهداف حركــة الإبعـــاد	29
15	الحرمــان من الحماية الإنسانية	35
16	العودة الى التعذيب والخطر	38
17	الدور المحوري لمراكز الإحتجاز	42
18	الحـــل" المتوسطي"	46

الجامعات ومراقبة الطلاب المسلمين

استدعى الأمر إرسال رسالة قوية لكل مسلم وكذلك طلاب التعليم العالي ولآبائهم فيما يتعلق بآثار وعاقبة ما يختص بسياسة الشباب المسلم بأفكار بغيضة مناهضة للمجتمع ، من خلال وجهات النظر المتطرفة في الكتب ووسائل الإعلام والإنترنت وتأتي كلها تحت دائرة مكافحة الإرهاب . وجهت الحكومات الأوروبية الجامعات بمراقبة الطلاب الأجانب المسلمين القادمين من الدول الإسلامية وإخضاعهم للمزيد من المراقبة . ولعل أقصى ما أُتُخِذ من تعليمات هو ما ذهب اليه

وزير الداخلية الألماني في شمال (الراين وستفاليا) حين طالب الطلاب الأجانب والأكاديميين من الدول الإسلامية (تماما مثل كوريا الشمالية) بتأشيرة دخولٍ وباستجوابٍ كاملٍ عن معتقده . وتصاعدت الضغوط على بقية الجامعات الأوروبية بعد انفجارات لندن لاتخاذ المزيد من التدابير لمواجهة التطرف وكبح جماح تمدده وذلك بعد اعتقال طالبين لبنانيين يدرسان في ألمانيا عام ستة والفين (2006) وقد عثر بحوزتهما على مواد متفجرة ناسفة في حقائبهما المحمولة في رحلتين داخليتين بالقطار الى كولونيا. وأفادت التقارير أنّ الطالبين قد خضعا لعملية تطرف سريعة ، بعد نشر الصحف الألمانية الرسوم الكرتونية الدنماركية المسيئة لنبي الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم)، ثم أعلن كذلك (السيرأيان بلير) ـ مفوض شرطة العاصمة آنذاك في لندن أنّه قد تم اعتقال أحد عشر متهماً بتفجير طائرة كانت في طريقها من المملكة المتحدة الى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانوا قد تعرضوا لتطرفٍ سريعٍ في غضون أسابيع وشهور لا قبل سنين .

وفي المملكة المتحدة كان قد تم إدخال نظام بصورة مختلفة للمذهب (المكارثي)([1]) في مؤسسات التعليم العالي. وكان دويٌ افتتاح هذه الإستراتيجية في حديث وزيرة التعليم العالي فى مؤتمر جامعات المملكة المتحدة في 15/

[1] ـ المكارثية هي الممارسة التي تقوم على إتهام الناس بوجود صلة تربطهم بالمنظمات الشيوعية دون إثبات ، وكان عهده ما بين 1908 حتى 1957م أنشأه جوزيف مكارثي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي.

سبتمبر/ 2015. برعاية (روث كلي) وزيرة التعليم العالي، دعت فيه مستشاري ومديرى الجامعات والكليات الى وجوب القيام بتبليغ الشرطة عن الأعمال الإجرامية المحتملة , مضيفةً أنّ حرية التعبير في الحرم الجامعي لا ينبغي لها تجاوز حدود المسموح به لسلوكيات مشينة ، وتزامن تقريرها مع صدورِ تقريرِ " متى يتحول الطالب الى الإرهاب؟ "وتقرير أنشطة المتطرفين في حرم الجامعات البريطانية " وهو تقرير صدر من وحدة الشؤون الاجتماعية بالجامعة ، الجناح المؤيد لليمين وهي مؤسسة فكرية تعني بقضايا الافتصاد للدراسات الأمنية والاستخبارية والمجتمع . وقد حدد المؤلفان (انطون قليز) مدير مركز جامعة برنل ، والكاتب (جريس بوب) الأستاذ المشارك في المعهد الملكي للخدمات الموحدة للأمن والدفاع , حددا ثلاثة وعشرين معهداً تعليميا ومدرسة تعليمياً , ومدرسة ثانوية واحدة ، واثنتين وعشرين جامعة تُعد كلها مفارخ للإرهاب . وانطلاقاً من هذا أوصى تقرير قليز (والذي عرف باسمه (تقرير قليز) . بأنّ على الأجهزة الأمنية التصدي لمواجهة الإرهاب الذي يسعى الى التخريب , والتعرف على الطلاب الذين يحتمل أن يشكلوا خطورة ، كما أوصى قليز بالتعاون الوثيق مع وكالة الاستخبارات البريطانية ، وأوصى بأن يرتدي أفراد الشرطة المسموح لهم بالدخول ملابس مدنية من أجل التجسس ، كما أوصى أيضا بتقليص مساحة الحرية الواسعة في الحرم الجامعي ، والتي تؤدي الى تنامي التطرف تحت شعار حرية التعبير , ثم أخيراً أوصى بالحد من التجمعات العرقية في الجامعات حتى لا ينعكس ذلك سلباً على التمازج العرقي في جامعات المملكة بشكلٍ عام .

لقد عُرض (تقرير قليز) على وسائل الإعلام بصورة واسعة تحت عناوين مثيرة للمخاوف وناشرة للذعر والتوتر, ولكن قراء الصحف الشعبية عادة لا يسألون عن منهجية المؤلفين وتوجهاتهم . وفي تحليل لـ (ديفيد روتن) ــ موظف سابق ـ في

مكتب المساواة في نقابة موظفي التعليم العالي " إنّ البحث عن سجلٍ واحد من النشاط الإسلامي يستهلك فداناً من ورق الطباعة ، سواءً حدث في الشهر الماضي أوالعقد الماضي . تشعر المؤسسة الأكاديمية التي يدرس فيها الاسلاميون بالحرج عندما توصم بأنها منظمات يرتادها المتطرفون . على الرغم من قاعدة (قليز) المثيرة للجدل . قد تم تحفيز الأكاديميين على تسمية الأسماء بمسمياتها بغرض إبلاغ السلطات عن السلوك المشبوه والعمل ضد الإرهاب . وفي نوفمبر (2006) أصدر وزير التعليم العالي (ابيل براميل) توجيهات جديدة للجامعات باستهداف التطرف العنيف باسم الإسلام ، وأوصى بتبادل الجامعات المعلومات مع الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بالطلاب المشتبه بهم , والمتحدثين الخارجيين من الدول الأخرى . وفي فبراير/ عام الفين وثمانية (2008) . تسربت وثيقة مقترحة من رئاسة ضباط الشرطة ، تتضمن أن تُرسل التوجيهات للآباء بشئ من التفصيل مثل منع الأطفال من البحث عن مواقع التطرف، والتمييز بين المسموح وغير المسموح .

وقريبا من هذ ا، صدرت وثيقة استشارية من قسم الإبداع في الجامعات والمعاهد تدعو الى تحسين الحرم الجامعي . كما دعت سلطات الكليات والمحاضرين لمراقبة الأنشطة وقيادات المنظمات الطلابية الدينية والتفريق بين المعتدل والمتطرف (مع الإشارة في نفس الوقت ملاحظة تحويل المعتدل الى التطرف) . وكذلك مراقبة فحوى كلام المتحدثين الخارجيين من الدول الاخرى . ورفع تقارير حول الطلاب المشتبه بهم الى الشرطة.

ومثل هذه التصريحات الغامضة تثير مخاوف الأكاديمية من التهديدات التي تربك سمعتها كمؤسسة تعليمية (وقد تفقد الدعم المالي .) اذا كانت حرم الجامعات تحت الضوء من خلال المراقبة للتحريض على التطرف وتحويل كل محاضرة

للتجسس على كل طالبٍ مسلم ، هذا يعني أنّ الانتماء لكل من الاعتدال أو التطرف يضعهم تحت الاتهام . حذّر (بول ماكيني) ـ أمين الاتصال بنقابة كليات الجامعة من أعضاء قد يقحمون في (مككارثيزوم)[1] مناوئ للمسلمين ، ، وقد يكون لذلك نتائج خطيرة في الحريات المدنية وذلك بسبب ضبابية الحد الفاصل بين غير الشرعي ، ما يكون غير مرغوب .

جرائم جديدة لسلوك بغيض

لكن الضرر قد حدث مسبقا . وذلك بوضع مجموعةٌ كاملة من السلوك غير المرغوب شيئاً فشيئاً في نطاق قوانين مكافحة الإرهاب . مما أدّى الى توسعة المسؤولية الجنائية بشكلٍ أساسي ، كما أتاح عمليات رقابية إدارية جديدة تتفادى تلك الضمانات المرتبطة بالعمليات الجنائية .

أولاً: قانون الإرهاب لعام (2000) . أفضى الى خلق مخالفات جديدة مخالفات ترتكز على تداول المعلومات الداعمة للإرهاب ، فمثلاً في المادة (57) تعتبر حيازة الكتب أو المواد التي تهدف الى الإرهاب مخالفة بينما الفقرة (58) تحدد العقوبة التي يطالها القانون بـ 10 سنوات فما فوق ، كما يجعل جمع المعلومات المفيدة عن الإرهاب مخالفة أيضاً. وفي قانون منع الإرهاب لعام (2005) مُنح الوزير فرض أوامر إدارية مثل (الإقامة الجبرية) على أي شخص يُعتقد أنّ له نشاطاً ذا صلةٍ بالإرهاب . وفي الفقرة (1) من قانون الإرهاب لعام ستة والفين (2006) حددت مخالفة خاصة غير مباشرة تتمحور حول تشجيع الإرهاب بطريقةٍ غير مباشرة، مثل تمجيد الإرهاب ، ونشر وتوزيع وتداول منشورات الإرهاب .كذلك مشروع قانون مكافحة الإرهاب لعام (2008) يُوسّع أيضاً نطاق الأشخاص الأبرياء الذين يمكن تجريمهم، فى الوقت الذي يسمح بتوقيع عقوبات أشد على المدانين بجرائم غامضة ، وفرض عقوبات كبيرة تتضمن مصادرة الملكية والحظر من السفر الى الخارج ، وإبلاغ الشرطة فى حالة البقاء بعيداً عن المنزل

[1] سبق تعريفه

ومن ناحية أخرى حذر المحامي (فارث بيرسي) الذي يمثل العديد من الشباب المسلم المعتقلين تحت المادة (58) من قانون الإرهاب لعام (2000)" أنّ معظم

المحاكمات التي رُفعِت في إطار هذا الإجراء مقلقٌ للغاية . و أضاف هناك الآن آفاقٌ قاتمةٌ أمام آلاف الشباب المسلم الذين تمكنوا من الوصول الى الإنترنت بدافع الرغبة للتواصل والمشاركة مع الملايين من أقرانهم المسلمين وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم في أعمال الإسلام السياسي أو الراديكالي"

وبعد استجواب مُدّعى عليه تلو آخر، خلصت المحكمة الى تأثرهم ببحثٍ قديم مهمل في النت وهو مبررٌ كافٍ لتوجيه التهمة لهم تحت المادة (58). وأضافت معلنة أي المحكمة "(حتى صاحب القناة (4) في فيلم الطريق الى غوانتنامو أو "صليبي القرن 21". المقتبس من وثائقيات هيئة الإذاعة البريطانية ومكان آخر في حيازة المحكمة للتثبت من التطرف .

فيما بقيت عملية تسجيل التخريب مستمرة بشكلٍ عام، مع توفر اعادة ما يعادلها أو حتى طلب استخدام الحد الأدنى في الموعد. وأنّ المُدّعي عليه ليس له أدنى فكرة أنّ مثل هذا التملك يتعارض مع حرية الفكر وعليه يمكن أن يتورط في أي نشاطٍ إرهابي .

وهناك حالة أكثر من أخرى هي ، أنّ طالب الماجستير رضوان صابر في جامعة توتنهام وهشام يازا موظف في نفس الجامعة يفسر بشكلٍ واضح ، بأنّ كان أقصى حالة تأثير لشباب الجماعات الإسلامية المتطرفة حين قام بتحميل نسخة من رسالته (تنظيم القاعدة) وبتحميل كتيبٍ من موقع الكتروني حكومي امريكي (ظهرت نسخة موسعة من نفس الوثيقة مصورة وفقا لسياسة الجامعة. وهي موجودة في قائمة القراءات وموقع (أمازون) . ولما لم يكن له إذن بالطباعة ، أرسل عدد 1500 صفحة الى ـ هشام يازا ـ وطلب طباعتها . وهنا اكتشف أحد موظفي الجامعة الكتيب في جهاز يازا وأبلغ سلطات الجامعة ، وفي الحال تم استدعاؤه الى الشرطة .

وببدء الإجراءات خرج الأمر سريعاً من سلطة الجامعة وكانت النتيجة كارثية كالمتوقع . وفي (14/ 5/ 2008) اعتقل رضوان صابر وتم تفتيش منزله والتحقيق مع أسرته و مصادرة جهازه وهاتفه المحمول ، واتهم بتحميل مواد غير مسموحٍ بها , وامتدت التحريات لمدة ستة أيام ثم أُطلق سراحه لعدم اثبات التهمة . وهذا، هشام يزيا جزائري الأصل عاش ودرس في المملكة المتحدة لثلاث عشرة سنة ، ثم اعتقل مجدداً بتهمة مخالفة قوانين الهجرة ، وتم ترحيله الى أحد مراكز الانتظار تمهيداً لترحيله الى بلاده . وفي إطار التحقيق الكامل تحتفظ شرطة مكافحة الإرهاب بملف كامل في الجامعة باستجواب المحاضرين والطلاب الغاضبين من التخويف داخل الحرم الجامعي لشن حملة سياسية فعالة للغاية . وفي إحدى النقاط أقيمت مظاهرة قدّم فيها أكاديميون بارزون قراءات عامة من كتيب (تنظيم القاعدة) .وخلصوا إنّ التهديد الذي تفرضه الجامعة على الحرية الأكاديمية وتسليط الضوء لا يتناسب ، بمجرد الحيازة على مواد بحثية مشروعة كان نتاجها إبعاد هشام يازا ومنع من الإفراج . وصرّح يازا "ما كان ينبغي أن أُعامل هكذا فى بلدٍ أحبتته وحميته أينما ذهبت وشاركت مع كل مواطن حادبٍ على الوطن

وددت أن امُنح فقط خمس دقائق للإجابة على الأسئلة التى تتعلق بالوثيقة".

وفى تعليقٍ لموقفٍ مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية كتب الخبير القانوني ـ (ديفيد كول) "أنّ حادث 11/ سبتمبر حوّل تطبيق القانون الوقائي و إنفاذه بشكلٍ قاد الى تعريفٍ جديد للمسئولية لتمكين السلطات من اجتياح العديد من الناس دون دليل ، واتهام الأفراد لمجرد سلوكٍ خاص سيئ. وتم التحقق من هذا من المستهدفين أنفسهم ، حيث أدلوا بما قالوا قبل الإقدام على العمل فقط مشاركة لأقرانهم ، وهو ما يأتي في إطار المخالفة الشاملة لدعم الجماعات المحظورة في فرنسا ، وكما وصفت في الفصل (2) أنّ هذه الأعمال تتم بواسطة (عصابة الأشرار) والتى بموجبها يُعد الغالبية العظمى من

المشتبه بهم إرهابيين و تم القبض عليهم و التحفظ عليهم . وطبقاً لإحصائيةٍ حكومية في سبتمبر / 2005م إنّ ما بين 300 الى 358 من الأفراد المدانيين بجرائم إرهابية ، سواءً المدانون أو الذين هم فى انتظار المحاكمة ، حيث اتهموا بعلاقة (بعصابة الأشرار) بعمل الإرهاب . فى المملكة المتحدة أدينوا تحت فقرة (1) ملاحقة (57).و فيما يبدو أُدين خمسة شبان مسلمين حسب تصنيف (كولز) (أربعة منهم في جامعة برادفورد للطلاب). والذين تمت إدانتهم سابقاً في يوليو 2006م . بتنزيلهم ومشاركتهم (ولكن تمت براءتهم من محكمة الاستئناف في فيراير 2008) . وكانت تهمتهم فى الإرهاب أساساً في خطةٍ مشبوهة للذهاب الى باكستان لتلقي بعض التدريبات بغرض الحرب في أفغانستان . وظهرت الأدلة ضد هؤلاء الخمسة أنّها مجرد تخمينات وبعد التحقيق والفحص وجدوا أنّ هناك رسائل ورسائل الكترونية نزلت على أجهزتهم من عدة مواقع ، وحكمت محكمة الاستئناف بإطلاق سراحهم لعدم كفاية الأدلة ، ناقضة بذلك حكم المحكمة الابتدائية مشترطةً في تفسير المادة (57) توضيح تحقيق صلة مباشرة لهدف ملموس مع العمل الإرهابي .

فى الواقع، أنّ تفسير محكمة الاستئناف الدقيق للقانون ، فتح الطريق لنجاح (ساميتا ماليك) ذات الأربعة والعشرين سنة والمسماة (الإرهابية المغنية) ضد تهمتها في ديسمبر 2007 حيث أُدينت تحت المادة (58) من قانون الإرهاب لعام (2000). (امتلاك معلومات يرجح أن تكون مفيدة لشخص يرتكب عملاً إرهابياً أو يعد لعملٍ إرهابي . وحُكِمت على ماليك بالسجن تسعة أشهر مع وقف التنفيذ. تعمل (ماليك) في قسم التوعية في فرع (سميث دبليو أس) في مطار(هيثرو) في لندن وجاء اسمها تحت الاشتباه بعد دخولها مكالمة مشبوهة مع سهيل قرشي مع العلم أنّها لا تعرفه أصلاً ، ولم تلتق به واتهمتها أجهزة المخابرات بالتآمر بارتكاب أعمال إرهابية من الخارج . واقتحمت الشرطة منزلها واستولت على بعض الكتيبات التي كانت أنزلتها من الإنترنت كما استولت على

بعض القصائد التي كتبتها عن الجهاد وتحمل إحداها عنوان (قطع الرأس) وأخرى تحت عنوان (الشهداء الأحياء) . مع عدم توفر دليل فعلي لارتكابها او الإعداد لمخالفةٍ إرهابية كانت هذه القصائد وماكتبته خلف ورقة (ايصال)الدكان " إنّ رغبة في داخلي تزداد كل يوم للذهاب للإستشهاد .) و كل تلك عززت الشكوك حولها. واعتبرا دليلين على حالتها العقلية في المحكمة . ولكن محكمة الاستئناف اعترفت فيما بعد أن إعلان إدانتها غير كافٍ ، وليس هناك دليلٍ واضحٍ على تورط (ماليك) . واعترف الادِّعاء بأنّ إحدى وعشرين وثيقة قدموها كدليلٍ على صحة طريقها لم تعد مقبولة. وفي إدانتها الأصلية قالت وعيناها تذرفان " أنّها ليست إرهابية ولكن أسمت نفسها بـ (الإرهابية المغنية)لأنها تعتقد نفسها باردة ". وخاصةً أشعارها تثير الرعب حقاً . وانتقد الشاعر (أدريان ميشال) وكاتب الأطفال (ميشال روسن) وهما من ضمن الذين انتقدوا إدانتها الأولى وأعربا عن احتجاجهما كيف يكون عواطف الإنسان واهتمامه دليلاً على الإدانة أمام المحكمة ؟؟ . واختتما أن يكون الرد بقول (نعم) إذا كنت من الطبقة العاملة المسلمة ، وأن يكون الرد بقول (لا) إذا كنت من الطبقة الوسطى البيضاء الأكثر مبيعاً . أعرب الروائي

(مارتن أليس) فى لقاء مع (التايمز) عن أمله في إدخال نظام شريط فحصٍ فى المطارات أو أشياء أخرى تمييزية لجعل المجتمع المسلم يكابد حتى الحصول على منزلٍ ليشرع فى تعليم أبنائه . وأخيراً ، علقّ " إنّ هذه التعليقات مجرد تجربة فكرية أو خلق تجربةٍ قادت(روستن و وميشال) يسألان ما إذا كان الصواب فى التجربة ، مع حدود التفكير المسموح به ، هل هو فقط ممنوح لأصحاب البشرة البيضاء أم للدين أم الخلفية العلمية . ؟

تأطير العدو : وسائل الإعلام " ودعاة الكراهية "

ظهر نوع آخر من "الخوف من الإسلام " نتيجة للعلاقة الوثيقة بين أجهزة المخابرات ووسائل الإعلام مما جعل المخابرات تستهدف المساجد كمواقع للشبكات الجهادية العالمية للتطرف وتصدير الأعمال الجهادية . وأصبحت وسائل الإعلام منهمكة بعلاقة الأصولية "مع دعاة الكراهية ".ولهذا التوتر خرجت التوضيحات الحكومية بصورة منتظمة بأسباب الإرهاب محلياً كان أو عالمياً . أما بالنسبة للساسة الذين لا يدركون العلاقة بين تنامي الإسلام السياسي والتدخلات الهمجية وحروب الموارد

التي يتخذها الغرب وترويج آراء الباحثين المستشرقين فى الشرق الأوسط مثل

برناردو أليس) " إنّ بذرة الإرهاب وبغض المسلم لأسلوب الحياة الغربية والقيم التى

يمثلها موجودة داخل كل مسلم . ويربط بعض الساسة وبعض خبراء الإرهاب

الأكاديميين " الإرهاب الإسلامي" والتطرف في أوساط الشباب المسلم بفشل

اندماجهم في المجتمع بالإضافة الى التعدد الثقافى , مما يزيد ـ على حد قولهم ـ تأجيج "الطابور الخامس"

وتأجيج العداوة من الداخل بدلاً من التركيز على أسباب هيكلية لتهميش المجتمعات

الأوروبية المسلمة ، أصبحت وسائل الإعلام تركز اهتمامها على ملامح الأفراد

لعددٍ من الشباب المسلم وهذا من شأنه قد يحوّل بعض الأفراد الى إرهابيين ،

وقد يتحول بعض المدانين سابقاً الى إرهابيين مثل البريطاني (ريشارد ريد) صاحب

الحذاء الناسف .أو مثل مختطف الطائرة الفرنسية " الخاطف السابع " (زكرياس

موسوي) وأعلنت (الأرثوذكسية) " أنّ هذه الأعمال الفردية غريبة عن المجتمع

الغربي وقيمه . وغياب أبٍ مثالي قوي انحرف للإرهاب بسبب تأثير المسيحي بـ(دعاة الكراهية) . ووفقاً لما ذكرته أجهزة الاستخبارات الهولندية قد يكون هؤلاء من قدامى المحاربين في الأفغان ينشرون مبادئ الأصولية الإسلامية المتطرفة والدعوة الى تطبيق الإسلام ، ويرون لا عنف في الدعوة أصلاً ، فيما يشترطون أنّ الأصولية من مكونات الدعوة . وتزعم أجهزة الاستخبارات أنّ انتشار مثل هذا التشدد مناهض للغرب ومخالفة لفكرة الدمج ويؤسس لمخاطر أمنية . والتدابير للتخلص من هؤلاء الدعاة تقود لطريق طويل لمحو التهديد الإرهابي .

وهكذا فإنّ جميع الأئمة الأجانب ورجال الدين ذوي التعليم الضعيف ووعاظ الأرثوذكس انحرفت وجهات نظرهم بالنسبة الى قراءات النصوص الدينية واعتبروها مخاطر أمنية ، مستغلين طاقة هائلة لتلقين الشباب لنشر الكراهية وتوظيفهم للإرهاب . وهناك مزاعم أنّ الشباب المسلم مدفوع للارهاب بسبب الإحباط الجنسي والعجز السياسي ، كل هذا يحدث بسرعة فائقة كأنما يضرب على عاطفة جياشة وبحماس يؤججها وعاظ في المساجد تحولت الى أماكن تفرخ الجرائم والإسلام القاتل . وفي استقصاءٍ لصحيفةٍ شعبية نشرت ما يفيد أنّه من السهولة التعرف على الأشرار . وأبدت القنوات الإخبارية وعلى مدار 24 ساعة رغبتها فى تحجيم المنافسين للاستيلاء على السوق لإيجاد حجج واهية مناسبة للصق التحقيقات بالإرهاب وإغراء بعض الأئمة بتقديم أنفسهم للقيام كرسومٍ متحركة مثل أفلام (آيات الله) وفيلم (الأعور) وفيلم (ربط اليد) أو فيلم (حديقة فيسوري)(الداعية باراك) و (المجرم الصغير).

يقضي أبوحمزة عقوبة سبع سنين سجناً في المملكة المتحدة لتحريضه للقتل ونشر الكراهية ورفضه لتسليمه الى الولايات المتحدة . وهناك نجم الدين فراج أحمد

النرويجي الجنسية والمعروف (بملا كريكار) موصوم بأحد قيادات طالبان لمجموعة عسكرية من أكراد العراق وهو يقضي عقوية السجن مدى الحياة في أحد سجون تركيا ، وكانت تسليمه من ألمانيا الى تركيا في إطار تسليم المجرمين بتهمة الخيانة . وواعظ أصولي سابق في كولونيا اسمه (متن كابلان) وملقب بخليفة كولونيا وهو ملاحق قضائياً (لادعاء سابق في تحريض لجريمة اغتيال .) . وأخيراً لا يمكن نسيان عبدالقادر فضل الله مامور ـ إمام مسجد (تورن) الذي أبعد الى السنغال (فيما رفض السنغال استقباله بحجة أنّه غير مواطن). وكان قد تباهى أمام وسائل الإعلام أنَه التقى بأسامة بن لادن حين حذر القوات الإيطالية " إذا لم تنسحب من العراق سوف تواجه هجوما بالقنابل في روما".

ومما جعل التحقيقات الصحفية في وضعٍ حرج وفي حالات جنائية سلوك شخصيات دينية تثير الشكوك واتخاذها رمزاً لمستهلكي الصحف الأوروبية ، والتقارير التلفزيونية بشكلٍ يطرح فيها الأخطار التي تحدق بالمجتمعات الغربية من جراء تصاعد الأصولية الإسلامية . ومثل هذا الذعر كان متمثلاً قبل حادث 11/ سبتمبر . كتب الصحفي (ثوماس ديلتمبى) في صحيفة (الإندبندت) في دراسة كلاسيكية (وهمية الإسلام : بناء وسائل الإعلام الإسلاموفبيا في فرنسا). أنّه منذ 1970 كان جل انشغاله بالثورة الإيرانية والحرب الأهلية في الجزائر . عرضت قناة (ديلتومب) قنوات البث الإخبارية المسائية للقنوات الرئيسية منذ 1970 حتى 2004م وبحثت عن عناصر عرب فرنسا وتعداد المسلمين ، وعثرت على قصص إخبارية نقلتهم من التهميش الى الإهتمام المؤقت ، وكشفت أنهم (أي عرب فرنسا والمسلمون) يعيشون في قلب المجتمع الفرنسي . وفي بداية 1980ظهرت مقالات ولاء وجرت مناقشات في وسائل الإعلام وبدأت التساؤلات تتصاعد على سبيل المثال شباب المنح الدراسية التائهين بين الثقافتين . هل هى فرنسية حقيقية ؟؟ والى أين يميل ولاؤهم ؟؟ وضمن التساؤلات هل ثقافة فرنسا الواسعة تتوافق مع آراء وتوجهات المسلمين ؟ وما هو الرابط بين أعضاء هذا التعداد وحوداث العنف

الواسعة في الخارج سواءً تمت مناقشة الدمج أو العنف في الجزائر . كان ولاء الانتماء لمسلمي فرنسا يشكل خطراً على وسائل الإعلام ؟؟.

وأكد (ديلتمب) في حديثه "عن تزايد اهتمام وسائل الإعلام بالأصوليين الأجانب الذين ينشرون أفكارهم من خلال خطبهم في مساجد غير رسمية في فرنسا لاكتساب نفوذ وسط شباب الغرب والمسلمين ، بقصد التأثير على الشباب العرب ومسلمي الضواحي ،معترفاً بأنّ وسائل الإعلام التى ترتبط بالأصوليين الأجانب يمكن تبريرها . وخلص (ديلتمب) بأنها لم تحل دونها تحقيقات محددة ناقدة نظراً لتلاعبهم وتشويه أحاديث رجال الدين ". وقد ربط (ديلتمب) تشويه الوسائل بتصاعد لجنة التحقيق التلفزيوني أي بتقرير سري قدمه صحفي بواسطة كاميرات خفية يدوية كان قد تسلل الى المساجد بغرض الكشف عن المجموعات الإسلامية المناضلة التى تلقن الشباب المسلم الفرنسي . والمعضلة الوحيدة التي واجهت (ديلتومب) هل تلك المعلومات التى تضمنت تقارير لجنة التحقيق هل هي مضخمة ؟ أم به زيف ؟

اليوم ، هذا النوع من صناعة الأفلام مشكوكة أصلاً في طبيعتها من قبل (ديلتمب) وأخذت في الإنتشار من فرنسا الى أوروبا . وأزدادت التحقيقات وكثف الصحفيون الذهاب الى المساجد لمراقبة رجال دين متطرفين لكشف الغلو والإرهاب المتسارع تأسيسه . ومع تزايد أعداد المساجد تصاعدت أعمال الإرهاب ولكن عجز الميزانية وضعف مصادر الدخل أعاقا العمل الصحفي وأخذت الصحافة الاستقصائية مكان الصحافة الجيدة ليضمن التسلسل المثير للأحداث مما زاد من تخوف المراسلين الصحفيين عندما يتسللون الى المساجد. وعندما يعمل الصحفيون بشكلٍ مستقل يكتنف أداءهم الغموض . لكن هذه البرامج تثير إهتمام أجهزة

المخابرات بشكلٍ واضح ، والتي تنظر لبعض الأئمة كمهددٍ من غير دعم ولكن قد

يشكلون تهديداً إرهابياً محدوداً . وعلى ضوء فشل الإستخبارات قد تقوم أجهزة الأمن للبحث عن إثبات رابط بين رجال الدين والإرهاب من خلال أحاديث جنائية .وهناك رواية أخرى أن القبض على كل جرائم السلوك غير المرغوب فيه يعني أنّ

الشباب المسلم يكون قد التفوا حول أئمة أجانب وينتج عن ذلك معاداة الغرب وتصادم الثقافة ومعاداة التنوير والتحريض المثير للتعصب والمستفزة لها ، أو مجرد خطة لحالات هجوم يمكن إعتبارها جرائم سلوكية غير مرغوبة فيها لتبرير الترحيل والإبعاد بالمسار السريع .

لم يسهم صناع الوثائقية بقصدٍ أو بغير قصد في محاربة الإرهاب واقتصر دورهم على إثارة (سيناريوهات)الخوف التى كانت تبرر على مداهمة المساجد بغرض التحقق من هوية مرتادي المساجد . ولمرة واحدة ألزمت القنوات ((التلفزيونية نفسها على نمط سرية المراسلة وأدى ذلك الى ضغوط على النتائج الصحفية بشكلٍ كبير نتج عنها ذلك مبررات لكل أنواع التلاعب و التحريف .))

وفي حالة عدم وجود دليل دامغ لإرهاب واضح تطلق وسائل الإعلام التهمة على الأئمة بدلاً من الترويج للفصل والعزل على مقاومتهم للاندماج ، وسن تشريعات جرائم كلامية . اتهم مركز (براغ المتعدد الثقافة) محطة تلفزيون الخدمة التشيكية العامة (سي تي) . بعرض لقطات من (فيلم) وثائقي تلاعب في لقطاتها وتم استخلاصها من خلال كاميرات خفية . ويفترض هذا الوثائقي أنّ مرتادى المساجد هم أصحاب الآراء المتطرفة وهذا ما يتداخل مع صور الإرهاب . وطبقاً لما ذكره أحمد دنقر عن الرابطة الإسلامية الألمانية أنّ الدليل الوحيد الذي يدعم ما عرض على قناة (ايه آر دي) الإخبارية لادعائه عام (2003) في برنامج (بانوراما)

أذاعت أنّ إماماً من مسجد أكاديمية الملك فهد فى (بون) خطب للجهاد ضد الكفار فى صلاة الجمعة باللغة العربية وتم ذلك كمشهد قصير بواسطة كاميرات مراقبة خفية ، فيما كانت كلمات الإمام بالعربية ولم يفهم كاملاً .

وهناك حالات أخرى عُرضت كأفلامٍ وثائقية تلفزيونية قُدّمت كدليلٍ لتبرير ترحيل بعض رجال الدين . سعت أجهزة المخابرات الألمانية بإبعاد خبيب سعادات ـ إمام من أفغانستان ــ وأحد أمراء الحرب ـ وقائد عسكري من أتباع القائد الأفغاني (قلب الدين حكمتيار) وخطيب مسجد فرانكفورت نقلاً عن برنامج (التقارير السرية

) فيما زُعم أنّه قال " علينا أن ندافع عن عقيدتنا ضد الكفار ولو أدى ذلك الى موتنا شهداء" . وأدعى محامون أنّ البرنامج شابه قصورٌ في ترجمة النص حيث تُرجم ترجمة غير صحيحة من قِبل معدّيه . ومن مدينة (تورنت) تم ترحيل خطيب المسجد ـ محمد كهيلا، والذي تم مناقشة حالته بالتفصيل في الفصل السادس وقد أُبعِد هو الآخر اعتماداً على دليل عن طريق (انوزيرو) الذي أُذيع في إيطاليا شبكة تلفزيون(رايتف) التى تديرها الدولة وذلك فى (2006/3/29) . استُخدمت مرة أخرى الكاميرات الخفية لفضح الإمام الذي من خلال صوته يبدي النزعة المناهضة للغرب في خطبة في حي (بوتا بلازو) . وهذه الوثائقيات المثيرة قد تدفع الى مجابهة قليلة للإرهاب من أجل الدعوة وهي سببٌ حقيقي يدعو الى تحقيق جدي كما أنها لا تقدم تحقيقاً لطرح مشاكل التطرف الدينى في مجتمع علماني . إنّ أخطر ما يفعله صناع الوثائقيات بلا شك هو العمل على اختيار وتضخيم أكثر المناظر إثارة للكراهية بغرض رفع حدة التطرف الدينى، ثم البحث عن تأثيرات ذلك في المحافظة الاجتماعية والأصولية بما ذلك الأغلبية المسيحية . إنّ قضايا مثل المساواة بين الجنسين والميول الجنسي يجب وضعها في إطار واسع أعم للحاجة الى التسامح

المتبادل إحتراماً لحقوق المواطن : (منها حقوق التدين) في دولة علمانية ومجتمع متعدد الثقافة . ولكن ليست هذه هي الحقيقة التي تبحث عنها تلك التحقيقات الجزئية ومحرروها تنطلق عندما يتسللون الى المساجد أو قطع مشهدٍ طائش من فيلم بصياغةِ ملائمة مستقطع لتناسب نوعاً محدداً مسبقاً بتقرير لتبرير المداهمة . بدلاً من ذلك، تسعى أفلام وثائقية لخدمة القوالب النمطية العرقية ،والصور النمطية الدينية المفضلة لدى الأغلبية غير المسلمة من خلال الجهل بمساوئ التطرف مع الأصولية . وبرنامج التحقيقات يمكن أن يقوم بها صناع الوثائقيات أنفسهم . هل بإمكان ضم الصحفيين فى أوروبا لأجهزة الاستخبارات المحلية في طريقةٍ مماثلة للمحاولات الأمريكية وحلفائها ؟؟ للتلاعب بالتصورات العالمية فى العراق وأفغانستان من خلال ضم الصحفيين الى الجيش .

المواطنة والولاء والطاعة للدولة.

خلال فترة شيوع المذهب المكارثي ، صدر قانون (ماكران ولتر) للهجرة والجنسية عام (1952) وأجيز ترحيل المهاجرين والمجنسين المتورطين فى أنشطة تخريبية . وتجري حالياً إصلاحات في المواطنة مدعوماً بنتائج (القرين كارد) استناداً على قوانين وحوارات عن الولاء والوطنية والبحث عن العدو في الداخل .

في أعقاب حادث 11/ سبتمبر أُدرجت قواعد إصلاحات في قانون الهجرة والمواطنة والتحقق من هوية مرتادي المساجد . كما تم تضمين قوانين الهجرة سابقاً لأعمال (ماكران ولتر) وقد طرح فى معظم الدول الأوروبية ليكون أساساً لترحيل " دعاة الكراهية " غير المواطنين الذين يظهرون سلوكيات مستهجنة ، وكذلك طرحت معايير فى أوروبا تتلخص في الحرمان من التجنس من قسم الهجرة من المملكة المتحدة وحق اللجوء السياسي والجنسية لعام (2006م) وإلغاء الجنسية لحاملي الجنسية المزدوجة في حالة إظهارهم سلوكا مستهجناً بما في ذلك أحاديث تمجيد الإرهاب ودعم العنصرية. وتوسع هذه الشروط من صلاحية سلطة الدولة على قانون المواطنة وتُقدَّر بواسطة لجنة مصغرة من دائرة الهجرة وخبراء

الدستور محاولة منهم لرسم اعتبار حقيقة ما يمنع المواطنين من الجنسية دستورياً. وإعادة تقويم ماذا يعني أن تكون مواطناً ؟ وللتقليل من(البرطنة) الى حالةٍ مؤقتةٍ قابلة للإزالة عند الرغبة . ولابد من إلغاء حسن الضيافة وتأسيس معايير جديدة لشروط نظام الضيافة كحد أدنى للجنسية الأوروبية وضرورة الاعتدال في مسألة الولاء والبراء .

أشار اتحاد ممارسي قانون الهجرة في المملكة المتحدة (آى ال بي ايه) "أنّه في حكومة تمثيلية في مقابل طغيان الأغلبية يجب الإبقاء على حق المواطن الأساسي في تغيير حكومتهم . وليس للحكومة الحق في تغيير شروط المواطنين عقاباً على عناصر أصحاب عقول ضعيفة .

مرةَ أخرى مُنحت أجهزة الإستخبارات عملياً صلاحيات مطلقة على أفراد مقيمين ضعفاء يطالبون بمنح الجنسية كما يعرف رسمياً باللجوء ، واقتضت ظروفهم الانتظار الطويل حتى يتم فحص طلباتهم للتجنس من قبل أجهزة المخابرات للتأكد ليس فقط من دعمهم الإرهاب ، وكذلك لما يظهر عليهم من إمارات السلوك المشين . وليس هناك واجب مفروض على أجهزة الاستخبارات على توضيح أساس رفض طلبات المواطنة ، وقدرة البحث عن تعويض قانوني أو الإستئناف ضد الرفض وصرامة قيوده . وبإمكان أجهزة المخابرات بسهولة إتباع طرق قمعية خاصة تجاه اللاجئين بحملهم على العمل كمخبرين للدولة ، وكنوعٍ من الاختبار للوطنية لاعلانهم الولاء للدولة بالتجسس على مواطنيهم للوصول لبعض الأفراد المستهدفين المرشحين للتجنس .

الفلسطيني ـ حسان أسعد ـ مهدد بالترحيل من السويد الى الأردن ويُعد ممولاً للإرهاب وصرح بأنّه ضحية، ومستحق للجنسية السويدية ولكن رفض طلبه من قبل أجهزة المخابرات السويدية ويعزو سبب الرفض لرفضه العمل مخبرا لدى أجهزة المخابرات. ويضيف أنّ نفس الأجهزة الأمنية تتهمه بتمويل الإرهاب على أساس معلومات سرية . ويبدو أن هذا الاعتراض يستند على اعتراف صريح منه بأنّه يزود الفلسطينيين في الأراضى المحتلة ويدعم الأيتام .

ولم تكن السلطة الأمنية وحدها التى دُعِمت بسلطة غير محددة بالحكم على ولاء الأفراد ، كذلك ساهم فيها موظفو الدولة وضباط الشرطة كما لهم صلاحية

الحكم على ولاء الأفراد ، وطلبات المواطنة ، ولها كذلك سن تشريعات السلوكيات المقبولة ، وحسم قضايا السلوك غير المرغوب . وليس سوى فرنسا مَن تتصادم فيها فعمليات التجنس دائماً مع منطق الاستيعابية والتي يراها البعض مدمرة للشعوب الأصلية . ذلك رغم أن تعريف الاستيعابية لا زال يكتنفه الغموض . واليوم وطبقاً لما أورد عبدالعلي حجات ـ أنّ تعريف الاستيعابية يشمل حالات الأغلبية

الواسعة ويشمل حالات الإيمان والورع إضافة الى المسلمين البسطاء التابعين للمنظمات ومع ذلك اختيار الثقافة والدين ضمن عوامل منح الجنسية يبدو تسجيل ذلك في غاية التعقيد لعدم وجود تفاصيل كافية مما يشكل تحدياً للمحكمة . ووفقاً لما أورده (جون بوهين) (الإنتروجولوجيا الثقافية)([1]) أنّ المرشحين قد يكونون مرفوضين على أساس عدم كفاية الاستيعاب سواء في ملبسهم أو لغتهم أو ترحالهم خارج الوطن او مواقف لهم من الإسلام . والشرطة هي التي تحقق ما إذا كان المرشح قد استوعِب وأحياناً يسألون عن عاداتهم الخاصة ، وذكر (بوهين) عدة حالات منها أنّ محامية مغربية سئلت عن عدد مرات أكلها (الكوسكوس) في الأسبوع ، وكثيراً ما سئلت عن عدد مرات سفرها الى المغرب وعن جنسيات أصدقائها وأي الصحف ُتفضِل؟ وسئلت تونسية لماذا ذهبت الى الحج مرتين ؟

وصف فؤاد أمارين عضو تحالف المسلمين في فرنسا (سي اف أم) ذلك بسياسة التعسف والاستبداد ، مجرد نزوة موظف حكومي أو ضابط استخبارات تقتادك للمحاكمة سواء كنت محقاً أو غير محق ! عملاً بالثقافة الفرنسية لإدماج طبقات المجتمع .

وقد توافقت هذه العنصرية الإدارية تلازماً بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر بتصاعد مفهوم الوطنية الدستورية ، حيث ظهرت طلبات مواطنة خاصة في ألمانيا وفرنسا بأداء قسم الولاء . وتعتبر الدولتان أنّ العضوية في منظمة إسلامية لا علاقة لها بالعنف ، ولكن انتقاد الحكومة قد يكون معتبراً لتبرير رفض المطالبة ، ومن هنا وطبقاً لما ذكره عبدالعلي حجات، أنّ تعريف الاستيعاب قد يتحول ليشمل علاقة الدولة بالمنظمات المسلمة ومدى ولائهم .

وقال رئيس جهاز الأمن الداخلي الألماني " إنّ مهمة حماية الدستور يجب أن تكون واسعة تتشكل من الأديان على النمط الأوروبي ." ويضيف أنّ التصنيف يعتبر

[1] الانتروجولوجيا بشكلٍ عام هي دراسة مختلف جوانب البشر في المجتمعات الماضية والحاضرة .

التدين عالياً في حالة درجة أو درجتين في ظل عنف محتمل وتطرف مستمر أية منظمة إسلامية حتى تلك التي تندد بالعنف .

وهى حسب تعريف أجهزة المخابرات هم " إسلاميون " يجب وضعهم تحت مراقبة الدولة ، حسب ما جاء في قانون (حماية الدستور الألماني) بالنسبة لعضوية منظمة إسلامية في تقرير سنوى " أنّه بغض النظر عن كون المنظمة تمارس العنف أو تضادها أنها تنتهك روح الديمقراطية الألمانية بترويج العزلة النفسية من خلال بيئة إسلامية حيث يدار الإرهاب . وكان لهذا التفكير انعكاساتٌ كثيرة على الأعضاء والمتعاطفين مع المنظمة الاسلامية الاجتماعية الألمانية التركية (ميلي غروث) (آي جي ام جي) والتي كان ارتباطها بحزب الرفاة التركى وفروعه ، وأضاف أنّها تمثل 7% من الألمان المسلمين . ولها (400- 600) ساحة للصلاة و(26500) يدفعون إشتراك للعضوية و100000 متعاطف تركي داخل المانيا.

ذكرنا أنّ تعداد المتعاطفين مع منظمة (ميلا غروث) الاجتماعية الإسلامية الألمانية التركية والمرتبطة بحزب الرفاة التركي وفروعه ، قد بلغ 100000 متعاطف . ولكن رأت أجهزة الاستخبارات أنّ فكرة التدرج مع الإرهاب من خلال أعضائها في الجماعات الإسلامية مزلقٌ خطير . وأصبحت منظمة (ميلا غروث) مطلوبة للتحقيق على مستوى الأنشطة المعادية للدستور على مستوى الفيدرالية ، كما هو في الأماكن القريبة منه . وقد سُجل مائتا حالة أغلبها في , بافاريا ، وبادن ، ووتردام ،وهيسن ، والتى رفضت طلبات موظفيها للتجنس حتى كانت هناك

حالة انتزعت منها المحكمة الإدارية في (هوستن) الجنسية الألمانية من أربعة أعضاء من منظمة (ميلا غروث) استناداً على انتمائهم الإسلامي . وهناك نظام غير دستوري قد يلغي إقرار ولائهم الموقّع على طلبات التجنس ولكن الاستئناف كان قد ألغى القرار . واحتج السياسي الديمقراطي المسيحي (فارقا سنقيز) " أنّه من الصعوبة بمكان البقاء فى مدينةٍ نصف سكانها مسلمون ، لأنهم قد يشكلون خطرا على قيمنا مستقبلاً . وبجانب هذا اندلعت موجاتُ غضبٍ شعبية بجانب العداء

الرسمي إزاء طلبات موظفي جمعية (ميلي غورث) بالتجنس ، وبظهور أعضاء المنظمة في وسائل الإعلام تصاعدت التنديدات بشكلٍ منتظم ، ولبثها (سيناريوهات) الرعب والتخويف والتهديد بالإرهاب . مما يعني أنّ طلبات التجنس من الأجانب تهدد بتغيير التوازن بين الأصيل و الدخيل . وعليه يمكن القول ـ أنّ تسلل (الغرباء) يثير المخاوف من النازية حسب سياقات حديثة منقولة من اليهود الى الأتراك . وهذه الوسيلة الشيطانية تشمل تشهيراً لصحفيين ، نقلاً لتقارير غير مؤكدة من الأجهزة الأمنية من مجموعات نشطة شابها خلل في الترجمة .

وقد يكون التقرير في جملته تشهيرياً أو توجيه إساءةٍ أو مجرد اتهام , ومثل هذا بالطبع يترك أثراً عميقاً على الفرد ، وبالفعل تم إخضاعهم لمراجعة ولائهم من قِبل مجالس المراجعة.عملاً بفترة (المككارثية) في الولايات المتحدة أو قانون (المنع الألماني) لعام 1970م للتخلص من الشيوعيين المتعاطفين في وظائف الدولة. وفي إحدى الحالات ، خسر مصطفى يولداس الذي حظيَ باحترام كبير لإخلاصه فى وظيفته ، ولتعاونه مع أكاديمية (ايفاند) وكان قد عمل كمترجمٍ في خدمة اتحاد اللاجئيين وذلك بعد اتهامه من قبل أجهزة الاستخبارات بعضوية (ميلا غروث) .وصفت مجموعة ألأزمات الدولية " أنّ المعايير التى تأخذ بها السلطات المحلية للتعرف على جماعة (ميلا غروث) كحدٍ فاصل هي سياسة رسمية للدولة للتضييق على أعضائها وإبطال شرعية المسؤولين وكبح سياستها القانونية .

ومثال آخر ، تولد تذمرٌ أخلاقي نتيجة للحوارات والمحاضرات بسبب المواطنة التى ظهرت فى هولندا ، ولكن هذه المرة كان التهديد من قِبل حاملي الجنسية المزدوجة . وابتعد السياسيون في جموعهم ونأوا بأنفسهم عن حزب اليمين الحر المتطرف (بي في في) وأساس ذلك استعراض (فيلم) " فتنة" من الإنترنت مدتها خمس عشرة دقيقة مسئ للقرآن الكريم ، مما جعل الهولنديين ومصالحهم عرضة للخطر في الخارج . وفي ربيع عام 2007م في شهر مارس تقريباً خلال الإنتخابات هيمن (ويلدرز) على وسائل الإعلام ، وهيمن على مقاعد

البرلمان نقاش حول الجنسية المزدوجة وخلال تقديمه استطاع تعبئة البرلمان عاطفياً . وأيده بقوة الحزب الليبرالي (في فى بي) كما تضمنت المناقشة مهاجمات شخصية للشخصيات الذين تم تعيينهم مؤخراً في مناصب وزراء دولة من حزب العمال. وكان أبوطالب ـ المغربي الأصل ـ ونبيهان الباراك ـ التركى الجنسية . كان ولاؤهما لدولة الدنمارك وتعرضا للمساءلة بسبب جنسيتهما المزدوجة ، وبدا الأمر كما لو أنّ الأغلبية العرقية الأولى ستتعرض للخروج من السلطة . ولكن عدداً من الاختصاصيين المهمين وأعضاء هيئة التجار المسيحيين أعربوا عن احتجاجهم ضد ما يوصف بشكلٍ جديد من (ماككارثيم) ، وأعلنت النقابة الموحدة للتجار المسيحيين (سي ان ايه) بأنّ طريقة الجنسية المزدوجة وربطها بأسئلة الولاء أمرٌ يثير الشكوك . خاصة المهنيين الذين يحتاجون الى ثقة عالية . وقال (جين كالين) ـ رئيس مجلس إدارة الوحدة العسكرية (ايه سي او ام) قال" إنّ الجنود يدركون اذا ما تعرض ولاء أمناء الدولة للتساؤل ، فإنّ سلامة الجنود المسلمين يمكن أن تكون موضع نقاش غداً وقالت مندوبة التعليم " أنّه من غير المعقول على الإطلاق اعتبار الذين يحملون الجنسيات المزدوجة غير لائقين لكل أنواع الوظائف لكونه منقسم الولاء ".

خطاب الإدماج وعمليات الإتهام

قال البروفسير (دانيل بل) ـ أستاذ علم النفس في جامعة هارفارد " إنّ (المككارثي) هو انجذاب لمجرى الأحداث أكثر من كونها حركة سياسية تسعى الى سخطٍ أخلاقي على نطاقٍ واسع . يقود في تدرج الى امتعاض واستياء من خلال الحوارات العامة ". ومما أثار التذمر اليوم ليس التعصب والملاحقات القضائية بموجب قانون مكافحة الإرهاب فقط ، ولكن أيضاً تراكم أفكار نمطية ضد المسلمين عن طريق المناقشات السياسية بخصوص الهوية الوطنية والقيم الأساسية والدمج . في غضون ذلك كان المسلمون دائماً محل اتهام بعدم الاندماج مع الآخر فى الإندماج مع القيم الجديدة بمعيارٍ جديد. بالرغم من أنّ الدمج ليس مطلبا لدى الأغلبية وهي عملية ثنائية الإتجاه للتكيف المتبادل . أما "الإستيعابية " هي إستيعاب الأقلية

من قِبل الأغلبية . ونتج عن حوار الدمج طلبات الاستيعاب بشكلٍ حتمي وفي كلمات لـ (سيفاندان) " تقول ليست هناك ثقافة واحدة مهيمنة ولكن قيما فريدة وولاء وطنيا

ويتابع (سيفاندان) " ومَن غير الإسلامي هو الذي يهدد انفتاحنا وديمقراطيتنا ومجموعة قيمنا الأوروبية الفريدة ؟" عضو في أخطر أقلية دينية يحمل قيماً أجنبية ".! ومن خلال حوار الدمج (قراءة مسلم) أنّ مزاج الأغلبية يوجهون أصابع الإتهام الى الأقلية المسلمة ويرمونهم بالرجعية لتبنيها قيمًا انجليزية قديمة ، ذاك ماهتف به من منصة البرلمان ، وتم نقله عبر وسائط الإعلام " متدينون كثر ،مساجد كثيرة ، ،ورؤوس مغطاة بالأوشحة ، وأصحاب لحىً كثيرة ، ومقابر مسلمين كثيرة ، وأطباق فضائيات ترتبط بقنوات أجنبية وبالتالي أخلاق ضغينة ولغات شتى ، وألسنة تنم عن أخلاقٍ مستهجنة تهز الرأس وتلوح بالأصابع ". وأضاف " إذا نحن الأغلبية قد أكدنا على أفضلية قيمنا لكن التسامح وغياب النقد الذاتي والليبرالية أعمت أبصارنا عن (التمييز الذاتي) ونزعات التهديد التى ذهبت بلا رجعة من الوسط الإسلامي . ومن هنا أُعِدّت مبادرات لمراجعة سياسة الفصل (العزل) مثل سياسة سلطة محلية روتردام في دراسة (الإسلام والدمج) وأجريت للبحث عن (الى أي مدى يعيق الإسلام الإندماج في مجتمع روتردام ؟؟.)

إنّ مسألة النقاش العام وتمحوره عن الإسلام والدمج ضربٌ من المكيدة والخداع . يشكل المسلمون في اوروبا حوالي 3.5% من تعداد سكان اوروبا غير أنّهم من جنسيات عدة :أتراك ، أفغان ، عراقيين ،ايرانيين ، أكراد ، مغاربة ، باكستانيين ، بنقلاديش ، صوماليين ، مفرقين الى عرقيات وإثنيات وطوائف دينية ولغات . يعانون من التهميش وتحديات في وجه أي محاولةٍ للوحدة ناهيك عن السلطة. وبعزل المسلمين عن الواقع الاجتماعي واجهوا في اوروبا واقعاً يربطهم فى تجانسٍ بقوةٍ قمعية ، وقيل: ذلك هو الإسلام العالمي ، وذلك الخطاب الذي يوجههم للوحدة والقوة وبالتالي التخريب ، وتشكل العدو من الداخل ، ولكن سرعان ما أدركوا أنّ ذلك مجرد خدعة من نسيج الوهم.

وهنا يذكرنا (ستيفندان) أنّ العنصرية كانت في السابق تهجير العمال قسراً للعمل ولم تكن تمنع المواطنة . أما اليوم العداء للمهاجرين هو وجه العنصرية الثاني ، وهى وطنية مقنعة تحاول سحق المجتمع كله في متجانساتٍ وأقلياتٍ إثنية وتطهيرهم من ثقافتهم وإعادة صياغتهم حسب التصور الأوروبى قبل إدماجهم في المجتمع ، وبهذه الطريقة يمكن نقل وصمة عار اللون الى أساس الولاء ، وكما كانت مشكلة اللون في السابق ، هي مشكلة المسلمين اليوم بسبب الاعتفاد .

المنشقون والتطور.

إنّ الطريقة التي يطرحها الغرب للمسلمين الطيبين ، يذكرنا بشئٍ مخيف بعهد (مككارثيم) إبان العهد الشيوعي حيث تم تسليم المنشقين لإعطاء الأمريكيين لمحة بارعة عن العدو وسوء طويته. وأثناء كتابة هذا أشار الصحفي (سيوماس ملنى) من خلال أفكاره ، الى أنّ المؤلف د. حسين ـ صاحب كتاب أفضل المبيعات الإسلامية (لماذا تركت الإسلام الأصولي في بريطانيا ؟ وماذا وجدت فيه ؟ ولماذا تركته؟). جاء على لسان حسين نفسه " أنّه من أعلى مراتب المنشقين من حزب التحرير الإسلامي فرع بريطانيا، وأنّه قد تخلى عنه لسببٍ جوهري وهو القراءة . ويعزو حسين شجبه لهذه المنظمة ، لذلك المشهد الإسلامي الأوسع من وجهة نظره جعله مخبراً مثالياً على الجماعات الإسلامية .". وهو أحد الذين قامت به الوكالات الحكومية بالتدرج مع الليبراليين المثقفين كدور مناسب للشباب . وفي ابريل عام ثمانية والفين (2008/4) قام الليبراليون والنخب وأصحاب الفكر وخرجوا بقوة عندما انضم حسين الى تشكيل آخر من حزب التحرير بقيادة ماجد نواز والتقيا فى مؤسسة (كليام) في المتحف البريطاني ، وتناولا الغداء واتفقا على معالجة التطرف الإسلامي وتطوير العمل الإسلامي في الغرب .

وهذا الترويج الرسمي للمسلمين المسالمين وهم الذين انخرطوا في القيم الأوروبية واندمجوا ولم ينحازوا الى المنشقين عن الجماعات الإسلامية هم الذين استحقوا المساواة فى الحقوق ولم يقتصر ذلك على المنشقين من الأحزاب الإسلامية

. تولدت من حوارات الولاء (سيناريوهات) الرعب والتهديد بمعنى إما أن تكون مسلماً أو بريطانياً أو ألمانياً أو فرنسياً وهذا أدى الى خلاف حول الولاء وقلة الوطنية

ومن الجدير بالملاحظة ، أنّ هذه الأساليب متشابهة من بلدٍ لآخر ، ووسائل الاعلام الأوروبية بقصدٍ أو بغير قصد تتبنى مهمة حارس العمارة بمنح الامتياز لهذه الاصوات في المجتمع المسلم ، وهم الذين أيدوا بقوة أجندة الاستيعاب وأصبحوا مشاهير في الأوساط الإعلامية ، وغالباً ما يكون هؤلاء أصحاب عقد فردانية أو أجندات متطرفة ، بينما تكتموا على أصوات المسلمين الذين لا يؤيدون الدمج وأصبحوا محل سخرية وتهكم .

وصفت عالمة (الانتربولوجيا) ـ (ماريين غولستاد) ذلك مثل النظام الشمسي الذي يؤدي الى تحويل الانتباه العام وتعطيل الوعي ذلك في عملها الرائع (التعصب

المعقول: التجارب والصور الاجتماعية للثقافة القومية والعرقية.) وعرضت (غولستاد) كيف هذبت وسائل الإعلام المسلمين الأفراد وأن المسلمين الأغلبية يساندون وجهات نظر الثقافة المهاجرة المتخلفة وأخلاقياتها المتفوقة بطبيعتها المتجانسة. وفي أعمالها (النظام الشمسي) (ستار سستم) قدمت نص السياق متى يمكن أنّه ينظر اليه أنّه استمرار للمكافأة الاستعمارية على إبعاد أنظمة المواطنة عن مجتماتهم الذين خضعوا للقوانين الأجنبية الجديدة . في الكونغوالبلجيكي مثلا حتى الآن يستخدمون الوظائف مكافأة للمستعمرين الذين أبعدوا أنفسهم عن مجتمع

السكان الأصليين .

اختصر بسّام تبي ـ أستاذ العلوم السياسية في جامعة توتنهام كتاب مصطلحات (الثقافة الأوروبية) (European Leitkulurt) عام 1980 م بغرض الاختصار ، وألف معايير وقيما لتمييز مجتمع الثقافة الأوروبية . وأشاد

تبي بوسائل الإعلام كتجربةٍ للدمج منافحاً عن الاعتراف والقبول وتداخل هذه الثقافة العصرية والاستنارة بنوعٍ من نجاح ودمج المهاجرين ، حيث لا يمكن

أن تكون أكاديمياً إلا أن تكون متطوراً. وهناك طرقٌ عدة أقل عقلانية لعرض الاستيعاب من خلال قيم أوروبا العليا ، مثل الترويج بالفتيات الحسناوات مثل،(كادرا نور) المعروفة بالصحافة اختصاراً (كادرا) كأحد الأصوات التي تناهض التقاليد البطرياركية والقيم الرجعية ، ودمج على أساس الثقافة وقيم التنوير. نالت (كادرا) أول شهرة لها عندما تلقت دعوة من فريق بحث خاص من حقوق الإنسان لتحويلها الى مراسلة خدمة سرية والمشاركة فى فيلمين وثائقيين اثنين عُرضا عام (2000) عن ختان الإناث وكانا محل استياء وإظهار مجاهرة في النرويج لعدم وجود ممانعة من بعض زعماء المسلمين ، وتحرير المرأة جنسياً من تقاليد البطرياركية التي تتميز بها النرويج ، ويتجلى ذلك في حالة منح النرويجية الباكستانية ذلك الموقف الكوميدي (شبانا رهمان).وقد وصفت وسائل الإعلام (رهمان) بإحدى أقوى النساء نفوذاً في النرويج ، حيث تم تصويرها عارية تماماً بعد أن خلعت ملابسها الباكستانية ورسمت على جسدها العاري العلم النرويجي خلال افتتاح مهرجان السينما في (هاكسيند) في ابريل ثم طبعت قبلة على فم وزيرة الثقافة. وبعد أخذ نفسٍ عميقٍ سحبت سروالها الى أسفل وتعرت من ملابسها أمام الجمهو ر . حلل عالم الإجتماع عوض تالى " أنّ هذه الأساليب المريبة والمشبوهة من برنامج (كادرا نور) التلفزيونية هي برامج استقصائية تفتقر الى جودة التحقيق تماماً مثل ملاحقة الخصوم .ووظفت (نور) بشكلٍ سيئ بغرض منح الأغلبية النرويجية فرصة للتعبير عن إدانتهم لعملية الختان والحكم عليها بطبيعة مشاعرهم التلقائية . وخلص (فيسنادا) الذي قام بتحليل أعمدة (شبانا رهمان) الصحفية والحركات البهلوانية التي تقوم بها في وسائل الإعلام ، خلص الى أنّه فيما يتصاعد ارتفاع حدة التطرف في مجابهة التحرر من البطرياركية واضطهاد الأديان لقد أقدمت على هذا العمل بمتابعة سياسة صحف شعبية تركز بشكلٍ يثير دغدغة مشاعر الجنس . وكانت (رهمان) عبرت عن اعتقادها بما يعزز وصمة تجاه الأقليات المسلمة في النرويج .

ولكن بعد جاذبية الاستيعاب و(بريقها ونوعية نساء اوروبا) وصفت النشطاء من أصلٍ مهاجر أي المهاجرة بأنها تأتي فى المرتبة الأولى في قائمة الأفعال المرغوبة . مثل الهولندية السابقة (آيات حيرسي على) التى استحوذت على وسائل الإعلام لمناقشة الدمج وحقوق النساء في هولندا لسنوات عدة. وعلى الرغم من ذلك هناك العديد من الأصوات الناشطة منهم مسلمات تقدمن بوجهات نظرٍ وأفكار . تشكلت وسائل مشابهة بواسطة الناشطة الجزائرية ـ الفرنسية فضيلة عمارا وهو جيل الشباب الذي ترعرع على أهمية المساهمة مع حركة النضال الاشتراكي لمناهضة العنصرية (منظمة الإنقاذ من العنصرية) وأصبحت فضيلة الجزائرية عضواً في المجلس الاشتراكي ومن خلال دورها في منظمة (لا بغايا ولا خانعات.) وبذلك صارت (عمارا) نجمة في وسائل الإعلام واختيرت لتكون أحد الوزراء في حكومة (ساركوزي) كوزيرٍ مفوضٍ شاب بمسؤولية قضايا حضرية جنباً الى جنب مع رشيدة داتي في سلك القضاء ، وعلى قدمٍ وساق مع الفاتنة (رامايدا) في مكتب حقوق الإنسان بالنرويج . وقد أثبتتا أنّ الاستيعابية سوف تأتي بنتيجةٍ إيجابية في فرنسا مستقبلاً .

بالمقارنة مع صور أخرى قام بها السويسري أستاذ الفلسفة ـ طارق رمضان (تحديداً في فرنسا) وفي أول انتخابات دنماركية برلمانية للمسلمات أنتخِبت إمرأة ممثلة لهن (أسماء عبدالحميد) وانسحبت (عبدالحميد) من المكتب قبل تولي مقعدها بسبب خلافٍ حاد نشب بسبب الحجاب ، واحتدم الجدل وثارت موجة من الغضب بسبب عضوات محجبات في البرلمان . وأخيراً أسند الأمر الى لجنة تنفيذية من خمسة أعضاء لوضع قانونٍ جديد للملبس المناسب . وأصبح غطاء الرأس (الحجاب) هدفاً وحملةً ضد المعارضين ، لتصبح قطعة من القماش نوعاً لإثارة المخاوف والتهديدات وتمنعت المسلمات بالدمج الكامل . إلا مَن تعرت من ملابسها مثل (شبانا رهمان).

مثيرو الرعب : (المككارثيزم) الأوروبي

هي محاولات الدولة في استعمال العنف البوليسى في شأن الدين وممثلي الأديان ليس أقل من خلال حظر الحجاب ، ولا القواعد المناسبة للملابس . وهذا ما أدى الى تمدد حملات إعلام اليمين المتطرف ضد المساجد والمآذن . والحكومة رغم دعمها لتدابير "الاستيعابية " لكنها تعمل على فكرة طمس المسلمين اجتماعياً ولو باستعمال القوة إذا اقتضت الضرورة في حال رفضهم الدمج الكامل بينما يعلو صوت التحذير فى المدن الأوروبية وضواحيها من" أسلمة أوروبا" .

أما الساسة والزعماء المسيحيون فهم يدعمون بقوة تلك الحملات ، ولكن اليمين المتطرف على خلاف رؤيتهم فهو أكثر اتزاناً من ممثلي الحكومة غير القادرين على التمييز لعرائض ضد إنشاء المساجد المتهمة بالقضاء على الإرث الأوروبي المسيحى بين المسلمين المسالمين وغير المسالمين ، وبذلك أصبحت أية عبارة ذات صبغة دينية تصدر من المسلمين مؤشرا على زحف (الأسلمة) . في كل زاوية برلمانية أكاذيب نجد أصحاب(المذهب المككارثي) في هولندا هناك (الشعبي جبرت فيلدرز (بي في في) وهم الساسة والزعماء الذين يحاربون الإسلام ، وفي النمسا (جورج هايدرز) وهو (التحالف من أجل المستقبل) . وفي سويسرا البيونير الصناعي (كرستوفر بلوشار) في حزب الشعب السويسرى (أس في بي) . أما الإيطاليون فكل من العميد الفاشست (جيان فرنكو فيني) من حزب اليانزا الوطني ثاني أكبر الأحزاب التى تتألف منها الحكومة ، والانفصالي (امبرتو بوسي) من حزب الشمال المتحالف . أما الفرنسيون فقد باركوا كلاً من (ماري لوسان) الغوغائي في حزب "الجبهة الوطنية وحزب الأرستقراطي (فيليب فيلرز) (التحرك من أجل فرنسا) و(فيلرز) وهو مؤلف كتاب (المساجد) وروسي الذي حذر بأنّ الإسلاميين قد تسللوا من مطار (ورسى جاريس) وقاموا بتهديد أمن المطار وفق قانون الشريعة على حد قوله .

تسعى أحزاب اليمين المتطرف في العديد من الدول مثل النمسا والمانيا وسويسرا لتغيير دستوري (ولو باستفتاء عام على الدستور) لجعل إنشاء المساجد والمآذن خارج القانون . في سويسرا استطاع حزب (أس في بي) أكبر أحزاب البرلمان السويسري تجميع تواقيع كافية للضغط على الحكومة لإجراء استفتاء عام على حظر بناء المآذن من أساسه ، وهؤلاء رموز دينية سياسية امبريالية ويقولون " يكفي أنّه توجد ثلاثة مساجد في أرجاء سويسرا كلها بمآذن قصيرة ".

واجهت الحكومتان الفرنسية والبلجيكية تحديات قانونية لإثبات أنّ الحكومة لم تقدما أية دعومات مالية لبناء المساجد ، وفي بعض مناطق ألمانيا تثور لجان الاحتجاج عند اقتراح بناء مسجد في أي وقت كان . استطاعت السلطة المحلية في إيطاليا حل مشكلة مسجد في (فيرونا) بهدمه ونقله الى داخل موقف سيارات ، وأسموه بعد ذلك (الإسلام المنبوذ) كما جاء في كتاب الإيطالي (أوينانا فالسي) . وتحدث ذات مرة نازي قائلاً " بأنهم يرغبون في بقاء الشعب خالياً من العنصرية ونقياً من العنصر الدخيل ، ولكن نزعات حملات التطرف اليوم تعمد الى الثقافة الخالصة وهي إرث (جوديو المسيحي) والمعروف بثقافة اوروبا الغربية والمثار دائماً ، كذلك أطلق (جورج حيدر) حاكم ولاية (كارنيثا) تحذيراته من إقامة مؤسسات أجنبية لثقافتنا في ولاية تبلغ نسبة المسلمين 2% من مجموع السكان . وأعلن محافظ ولاية (اوو في بي) في سلفوكيا وحاكم النمسا الأدنى (اوين برول) " أنّ هذه المآذن أشياء غريبة ولا تقدم شيئاً حسناً لثقافتنا على المدى البعيد ، والمسلمون كأقلية مخلصة في حكومة ديمقراطية علمانية محفوظة الحقوق متضمنة أداء شعائرهم ، والحملات ضد المساجد نتجت عنها حقيقة غير ملائمة ، وهي إنكار الدين الإسلامي وتصنيفه كمذهبٍ سياسي إجرامي ، وعليه يمكن حظره أمنياً من مجالس السياسة."
وقال(مككارثي) " ليس كتاب "رأس المال " لماركس هو الذي يستحق الحذر ، بل القرآن . وأضاف أنني أعني (قريت قلدرز) هم سياسيون يهاجمون الإسلام ويواصل حديثه بأنّ الفكر السقيم لله ومحمد { هكذا يقول } نزل مكتوباً فى كتابه القديم مثل كتاب (كفاحي)".

ولكن ذهب (قيلدرز) بعيداً مثل ذلك (المككارثى) بتهديده للمجتمع الهولندي ومصالحه الخارجية . كما انتقد ضباط الأمن والمخابرات لتوظيفهم لأغراض السياسة ، وليس الأمر كذلك فقط . إنّ العداء للمهاجرين هو المتسامح به في ديمقراطية أوروبا . ويمكن فقط الترويج للتخويف من الإسلام العدواني بترخيص . وعلى الذين يسعون لحسابهم الخاص عليهم توخي الحذر لكونهم معرضون للوقوع في أخطاء جنائية بسلوك غير مرغوب فيه تقع تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب و(مككارثيم) جديد .

آلية الإبعـــــــاد

نحن نعيش في عصرٍ تعلن فيه شعوب الأمم الإصطناعية الغنية عن انتهاك حقوق الإنسان في الخارج . بينما هم أنفسهم يخفقون في حياة كريمةٍ بتلك المعايير في بيوتهم ، خاصة فيما يتعلق بالتزامات القانون الدولي ، وبينما القانون الدولي قام بإلغاء الحرب على الإرهاب ، تولد من ذلك اهتمام بالغ ومستوى غير شرعي نابع من حربٍ غير معلنةٍ على اللاجئين بحماسٍ أقل وبتعمد . وكانت الحرب على الإرهاب قد قوضت اتفاقية جنيف عام (1949م) باتفاقية سجناء الحرب التي قوضت اتفاقية عام اللاجئين 1951م وبذلك قضت الحربان كلتاهما على الاتفاقية الدولية بغرض استباحة التعذيب والوحشية والمعاملة المهينة أو أية عقوبات أخرى .

منذ عام (1951م) ظلت اتفاقية اللاجئين مهددة من قبل جهات عدة ، ومن أخطر انتهاكاتها ما جاء في بنودها ونتائج مبادئها ، من إجراءات دول الاتحاد الاوروبي في برنامج النفي والإبعاد ، نظامُ أساسه الإزالة وإعادة تأهيل الفاشلين باحثي اللجوء كأنها سلعة مشحونة خارج أوروبا ، وهو برنامج ينخر في الثقافة السياسية التي تعترف بحقوق الإنسان ، مثل سياسات الإقصاء الأوروبية ووضعت اللاجئين في مأزقٍ إبّان الحرب العالمية الثانية .

وقالت (حنة ارندت) " إنّ البشرية في الوقت الذي تعاني من نقصٍ حاد يجب على الحكومات اللجوء الى التراجع الى أدنى حقوقهم وبالتالي لا تجد سلطة تحميها ولا مؤسسة ترغب في تأمينها . وُلِدت هيئة منظمة قانون حقوق الإنسان الدولي في عام 1945م لتقديم حاجيات الإنسان ، ولكن اليوم الحاجة ملحة لآليات ضخمة لضمان توفير هذه الحقوق عملياً لغير المواطن ، وإرغام الدول المستقبلة للتعامل الكريم مع حالات اللجوء كشئٍ مقدس وتطبيق القانون بشكلٍ نزيه .

بعد سبعين سنة من حادث (المحرقة) تُرك لاجئون بلا وطن وبلا حماية ، مشردين ومعزولين عن البشر ، وهم بالكاد يعيشون في مناطق خالية من السكان فيما القانون الدولي يضمحل تدريجياً .

وفى هذا الفصل نبحث عن آليات الاتحاد الأوروبي لبرنامج الإبعاد التى تنتهك ليس مبادئ " ميثاق اللاجئين " فقط لا سيما مادتي "عدم الإعادة القسرية " و " لا عودة للخطر"، ولكن أيضاً أجهزة أخرى عديدة للقانون الدولي وطريقة موظفي الخدمة المدنية ومسؤولي الهجرة وضباط الشرطة قد تحولوا الى مجرد (آلات بشرية) وفي ضوء هذه الاعتقالات الجماعية تمت عمليات الترحيل الوحشية بأسلوب عسكري وشملت إبعاد بعض الأفراد قسراً . إنّ سياسة دول الإتحاد الأوروبي للأبعاد تستوجب إعادة النظر نتيجة لردود الأفعال الواسعة المتحفظة عليها . ومن هنا نصف ما حدث في مناطق (داتيني) وتحديداً في المطار الدولي حيث مراكز احتجاز على الحدود الساحلية ومراكز إبعاد أُخرى في ضواحي ومدن اوروبية أو حتى أبعد من ذلك . وبعض أعضاء الدول يتوسعون في مد مراكز الإحتجاز الى بعض الدول مثل ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا والسنغال . أما المهاجرون وطالبو اللجوء فيوضعون في مخازن وهذا السجن هو مجمع سجون اللجوء (يتم تحويله الى السجن العادي). وفيها يوضع المشردون بالعولمة والتخريب الإقتصادي والحرب ويحاصرون قسراً فيه ريثما تبحث دول الإتحاد الأوروبي عن دولةٍ ثالثة ترغب في قبولهم بسياسة فائض الهجرة الإنتقائية .

أهداف حركة الإبعـــاد

منذ العام (2000م) أخذت أعداد طالبي اللجوء الذين وصلوا الى اوروبا في تناقص مطرد . مما أقلق الساسة الأوروبيين المعنيين بالانتخابات لسحب قضية الهجرة لتقوية البرلمان للضغط على مناهضي الهجرة . وتركز خطابهم على زيادة معدل فشل طالبي اللجوء على مستوى الاتحاد الأوروبي ، قرروا خلق آلية تمنح مجموعة ضخمة من المبعدين من جنسات خاصة ممكنة بواسطة الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبي) ولكن كان المحرك الرئيس للإبعاد الوحشي هي الأهداف .

أنشأت كل دولة على حدة هدفاً للإبعاد للتباهي به في وسائل الإعلام فى عام (2004) أعلن وزير الخارجية الهولندي المتشدد (ريتا فيردونك) سياسته في إبعاد (50000) في غضون ثلاث سنوات . وفي نفس العام توصل رئيس وزراء بريطانيا (توني بلير) الى صيغةٍ أساسها معدل إبعاد شهري تجاوز تطبيقاتها أرقام غير موجودة . حدد الرئيس الفرنسي (نيكولاس سركوزي) هدفاً واحداً لإبعاد (250) شخصاً وهدفاً آخر للدخول غير الشرعي للأجانب وما يثيرونه من مخاوف لكونهم خارج السلطة وعددهم (125000) وصدرت أحكام محلية لأفراد معدودين وفرض مثل هذه الأهداف حتماً يؤدي الى سياسة تقويض المبادئ الإنسانية لسياسة اللجوء. فقد أصبح الأمر مشاهداً لا يحتاج الى أرقام . ولهذا تناقص طالبو اللجوء وفقاً لإحصائية الإبعاد بالرغم من مطالبهم القانونية القوية في البقاء لأسباب إنسانية

ولكن كيف تفرض أهداف الإبعاد؟ احتمال الإجابة على هذا السؤال بشكلٍ رسمي تقرها حالات العنف . إنّ الإبعاد على منوال المسافرين جواً ليس مرغوباً فيه ومكلف . وقد لقي على الأقل اثنا عشر شخصاً مصرعهم خلال محاولات الترحيل الإجباري ، ماتوا بسبب هبوط في القلب أو الاختناق أو الذعر ممزوجاً بالإجهاد أو أمراض الضغط التي أصبحت أسباباً رئيسة للوفاة . وتصيب المسافرين الدهشة والصدمة بشكلٍ مفاجئ عندما يسمعون صياح الأطفال على

متن الطائرة أو عندما يشاهدون استعمال العنف وأساليب القمع ضد المبعدين المراهقين , حيث تُقيّد رؤوسهم وأرجلهم (برباط خاص لاصق) أو توضع رؤوسهم في خوذات مغلقة بإحكام بشكلٍ لا يستطيع تحريك فكه الأسفل الى أي اتجاه أسفل كان أو أعلى وحزام يوضع على فمه. وكثيرا ما يعترض الطيارون وطاقم الكابينة على مثل هذه العمليات لأسباب إجرائية ، ولكن في بعض الأحيان للتضامن الإنساني . ولذلك تفضل هذه الدول كثيراً تلكم النظم التي تجعل عمليات الإبعاد مخفية في رحلات خاصة وبالطائرات العسكرية النفاثة المستأجرة . وتستأجر سفينة ملائمة للإبعاد وهذه الرحلات تعمل تحت حماية الشرطة وحرس خاص بمترجمين وأطباء (الذين يعرفون بالرزانة مع ركاب قساة) وموظفين حكوميين وآخرين ملونين ومستشارين على متن الطائرة . وهذه الرحلات السرية التي تقلع من إحدى دول الإتحاد الأوروبي ثم تهبط في دولة أخرى لتقل بعض الركاب وذلك بفضل الدور التنسيقى في تنظيم عمليات الإبعاد المشتركة بين وكالات دول الاتحاد الأوروبي .

ومن طرقٍ أخرى أنّ السرية التي تحيط بمثل هذه الرحلات تثير الشكوك فى نقل رحلات الاستثناء غير العادية التي أقامتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) لتسهيل نقل الأسرى المشتبه بهم سراً في الحرب ضد الإرهاب ، وكما أنّه يصعب تتبع رحلات العدو ، وكذلك يصعب على منظمات مستقلة مراقبة مصير مبعدين محبطين تم تجميعهم من مراكز الاعتقال في منتصف الليل ، وإحباط محاولات للاتصال بالمحامين وبالأصدقاء على نهايتهم الوشيكة ، ولا تظهر الحقائق أحياناً الإ بعد غضبٍ شعبيٍ عارم من الدول المستقبلة . وهذا ما حدث في موريتانيا ،ومالي، وبنين ،حيث سارت مظاهرات غاضبة احتجاجاً على ممارسات أسبانيا وفرنسا للإبعاد (وافقت مالي على استقبال ثلاث رحلات من جزر كناري الأسبانية في سرية تامة عام (2006). وتعمد دول الاتحاد الآوروبي الى إعلان الترحيل خصيصا لتحيق هدفٍ رادع على سبيل المثال :

أرسلت الحكومة البريطانية طاقما سينمائيا لتصوير إثني عشر أفغانياً تقريباً فى مطار (قات ويك) وتم بث الفيلم في أفغانستان للتحذير من ترحيل اللاجئيين .

ومن المعلوم أنّ مثل هذه الرحلات لا تتم إلا من خلال جهود جبارة من نشطاء ومنظمات مثل منظمة العفو الدولية (ايه آي) . في تقرير لمنظمة العفو الدولية فى ربيع عام (2003م) تم ترحيل عدد 54 من جنسيات السنغال وساحل العاج عبر رحلة مستأجرة من فرنسا الى دكار وأبدجان وهم مقيدون برباطٍ مطاطي والدم ينزف من المعاصم والكواحل . وتعرض بعض الضحايا للضرب بعد ربط الوجه والرجلين . وفي مايو من العام الرابع من ألفين (مايو / 2004) وفى (كرفان) وهو(منزل متنقل) تابع لحقوق اللاجئين والمهاجرين في (هامروج) ذكرت أنّ سبب فشل طلبات طالبي اللجوء من (توجو) و (الكاميرون) هو تعاطى نبات (الفلفلية) ، و قيود البلاستيك المستعملة عندهم ، وارتداء خوذة الرأس والكلاب وارتداء خوذة الترحيل طوال الرحلة المستأجرة ، وتم تنسيق استئجارها بين ألمانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة ، أما النساء والأطفال على متن طائرة ليلة واحدة في يونيو عام 2005م من مطار (ديسلدروف) . احتجت المحامية (نيسلهان كليك) من على متن الطائرة أنّ المبعدين المراهقين أرغِموا على تناول عقاقير نفسية وموِرس عليهم الضغوط لتناول بعض الأقراص أثناء ترحيلهم بالشاحنة .

وفي الآونة الأخيرة أصبح هناك ما يثير القلاقل من العامة فيما يتعلق بالسرية التى تحيط بالتوسع في رحلات الإبعاد من الاتحاد الأوروبي بأنّ اتفاقية أوروبا للاجئين أصبحت مرعبة بعد معاملة العراقيين الباحثين عن اللجوء .

نزح أكثر من اربعة ملايين عراقي عند اجتياح الولايات المتحدة للعراق لتمثل كبرى كوارث الإنسانية في تاريخنا. يعيش مليونان منهم في سوريا والأردن فى حالةٍ من البؤس الشديد وتجاهلٍ قانوني مع العلم أنّ الحكومتين قد تسلمتا الدعم من المجتمع الدولي بشق الأنفس ، وبالمقارنة بلغ عدد العراقيين طالبي اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي (100000) من عام 2003م حتى 2007م (ولم تكن هناك

طرقٌ ومواد قانونية لاضطهاد العراقيين الفارين وتعذيبهم .) رفضت السفارات وقوات التحالف طلبات اللجوء من داخل العراق ، وعلاوة على ذلك رفضت الوكالة الأوروبية لحماية الحدود(فرونتكس) رفضت تدفقات الهجرات غير الشرعية من العراق . لقد تحقق في السويد أوسع طلبات اللجوء للعراقيين مع دول أوروبية أخرى منضمة للحلف عارضة أسوأ سلوك تجاه النازحين العراقيين .

فى عام (2007) شرعت بعض الدول في تنظيم عودة إجبارية للعراقيين من الدنمارك واليونان وبولندا والسويد والمملكة المتحدة ، استخدمت المملكة المتحدة الطائرات العسكرية لنقل العراقيين بأعدادٍ قليلة ، وتم ترحيلهم قسراً من مركز الترحيل في (دوفر) الى مطار(استاندرز) فى (أسكس) وأُنزلوا في أربيل شمال العراق فى نوفمبر من العام ثمانية وألفين(2008م) . وفي لحظة هبوط الطائرة طوق حرس مسلح من حزب الكردستاني الديمقراطي الطائرة ورفض الركاب مغادرة الطائرة وانهالوا عليهم ضرباً على مؤخرة رؤوسهم بالبنادق حتى سالت دماؤهم وهناك مزاعم أنّ ضباطاً بريطانيين كانوا وراء هذا العنف .

فى رحلة مستأجرة رأت السلطات ملء الطائرة بجنسيات من نفس البلد المستقبل للمبعدين لجعل قيمة مادية للرحلة ، وبهذا أمكن اصطياد الناس من خلال مراكز الاحتجاز والتحقق من الهوية فى الطرق ، ومحطات ميترو الأنفاق ومحطات القطار . وفى فرنسا عندما تستأجر السلطات رحلة لدولة محددة وبها مقاعد شاغرة تقوم الشرطة باصطياد الناس من نفس الجنسية لملء المقاعد الشاغرة للطائرة المستأجرة ، ولو أدى ذلك الى التنفيذ في الواقفين على محطات ميترو الأنفاق فى باريس . وهناك أمرٌ مرفوض من نتاج الأهداف هو أنّ موظفي الدولة وضباط الشرطة يواجهون ضغوطاً بعدم التصريح بأعداد الجرحى والقتلى من الذين يعتقدون أنفسهم مستهدفين . قطعاً ، إنّ حالات التخبط المرعب والمداهمة المبكرة فجراً للتحقق من الهوية من قبل الشرطة ، وهذه المطاردات تنجم عنها محاولات لتفادي الاعتقال وتؤدي الى نتائج مأساوية أحياناً . عندما اجتمع وزير الهجرة

الفرنسي (بارايس هورتفكس) في ديسمبر عام سبعة وألفين (2007م) مع عشرين وحدة إدارية حكومية محلية وطلب منهم تحسين صورتهم ، وتكثيف حملات الإبعاد لأن فرنسا تشهد تصاعد حوادث مؤسفة أثناء انقضاض الشرطة في الشوارع و فى محطات الميترو وخارج المدارس وأماكن العمل . قِدمت (كالم ليو) سيدة صينية تبلغ من العمر 51 عاماً الى فرنسا بحثاً عن العمل وتركت ابنها الوحيد في شمال الصين ، ولكي تتفادى مداهمة الشرطة في باريس ألقت بنفسها من النافذة .

وقريبا من هذا، فى (أميتز) الشاب (إيفان ديمسكي) شاب محبوب في مقتبل عمره يبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة ، طالب في المرحلة المتوسطة من أبوين روسي وشيشاني كانا قد فشلا في الحصول على حق اللجوء ، وهو يعاني من إصابات خطيرة فى الرأس بعد سقوطه من الطابق الرابع من خلال النافذة وارتطامه بالأرض أثناء هروبه مع والده من مداهمة الشرطة . وفى نوفمبر / 2007م كسر أحد ألأفارقة ساقيه فى مرسيليا عندما قفز من خلال نافذة الطابق الرابع . وفى الرابع من ابريل عام ألفين وثمانية (2008/4) مات رجلٌ يبلغ من العمر 29 عاماً (مالي الجنسية) بنوبةٍ قلبية بعد قفزه فى نهر (مارني) فى ضواحي باريس أثناء فراره من شرطة التحقق من الهوية . وبعد موته تظاهر الآلاف في باريس للفت الانتباه للآثار غير الإنسانية لسياسات فرنسا إزاء الهجرة . وتساءل المخرج السينمائي (ماري فيرملارد) بعد مشاهدته مطاردةً قام بها ضابط شرطة للاستيلاء على دراجةٍ صغيرة متسائلاً:

" ما الذي يحدث بدون إصرار الشرطة ؟ ولماذا هذه المطاردات المتهورة لرجلٍ لم يفعل شيئاً ولم يرتكب جرماً أصلاً ؟ ولا حتى صغيرا أمجرد أنّه لا يمتلك أوراقا ثبوتية !؟ قد أنهى حياته غريقاً في هذا النهر في باريس"

الحرمان من الحماية ا لإنسانية .

فى كل يومٍ جديد يتصاعد صوت قرع طبول الموتى والجرحى ، ولكن هناك أكثروأكثر إنّ القوة الهائلة التي يتمتع بها برنامج الاتحاد الأوروبي للإبعاد اذا

ما سُمِح له سيمضي قُدماً على انتهاك قيمنا الإنسانية الأساسية ، وبهذه القوة سيكون معظم الضعفاء ضحايا ، خاصةً لأن من السهولة إبعادهم . بينما الأفراد الأقوياء يمكنهم التخفي بستارٍ اقتصادي . وهذه من الصعوبة بمكان على العوائل ذوي أطفال بما فيهم المرضى . ولهذا فإنّ فكرة إبعاد العوائل أينما كانوا مؤشرُ كبير على الصعوبة ،وأنّه من الأساس الإبقاء على المنظومة المتصلبة للجوء والهجرة والتى تصب حالياً في قاعدة منهارة وقانون معدل في معاملة الشباب والأطفال المرضى وقد يعاني بعضهم متاعب صحية معقدة لا يتوفر علاجها في موطنهم الأصلي . فى المملكة المتحدة جاء ضمن قائمة الإبعاد فتاة ايرانية تبلغ من العمر 15 سنة تعاني من مرضٍ خلقي فى القلب يقتضى مراقبة دائمة تحسباً لمضاعفاتٍ قاتلة ، بجانب أنّ والدتها قد فشلت فى الحصول على حق اللجوء وبالتالي فشلت محاولات إبعادها من قبل بسبب تلك المتاعب الصحية ودخولها المستشفى . وفى السويد يعاني بعض الأطفال من أعراض الإصابة بالاكتئاب الكامل المبكر (المصطلح الرسمى للأمراض هو متلازمة الرفض المتفشية).وهو العجز العاطفي والجسماني من جراء تجارب أليمة فى موطنه الأصلي ممزوجاً بمخاوف الإبعاد من أوروبا ، وهم نزلاء المستشفيات ويتغذون عن طريق الوريد ، وأصبحوا بشكلٍ غير مقبول خاضعين للإبعاد . وحالة أخرى للطفل رأفت من اذربيجان يبلغ من العمر 17 سنة أدخِل المستشفى جناح الأمراض النفسية كان يتغذى بالوريد حتى فارق الحياة . صرّح رئيس مجلس الهجرة السويدي " أنّه توجد طائرات للإيجار مزودة خصيصاً ومنتشرة لترحيل العائلات اذا دعت الضرورة . حالة أخرى ، للطفلة (تانجا) عمرها 13سنة تعاني من اكتئاب حاد كان من المفترض ترحيلها عبر رحلة متجهة الى (البوسنة) . تعقبت مجلة (ارتكل 14) حالة (تانجا لوكا) وكشفت أنّ الأسرة لم تتلق أية عناية صحية وقضت المريضة الصغيرة اليوم كله مستلقية على مرتبةٍ مغطاةٍ بالبلاستيك مؤقتاً في غرفةٍ للتخزين .

ومن ضمن قائمة المستهدفين ضحايا التعذيب والاغتصاب ولاجئو الحرب ومثليون فارون من الاضطهاد وعمليات اللواط ونساء وأطفال في خطرٍ من

المهربين وأطفال بلا رفقة بلغوا (الثمانية عشر من العمر) وهم يعانون من أمراضٍ خطيرة . على سبيل المثال : مرض نقص المناعة (الإيدز) قد لا يجدون علاجاً فى بلدانهم الأصلية . بالرغم من فشل معظمهم في الحصول على حق اللجوء ، و لا يتناسب معهم استعمال الشدة والصرامة .و يتحج البعض بأنّ تعريف اللاجئ فى الاتفاقية غير مواكب (وهم ضحايا الاضطهاد السياسي من الدولة) ونزوحهم جعلهم فى وضعٍ بالغ الخطورة يستحقون حماية إضافية لأسباب إنسانية تضمنها الميثاق الدولي عن الحقوق المدنية ، والميثاق الاوروبي لحقوق الإنسان وكذلك اتفقت الدول على اعتبار حقوق الطفل ضمن الميثاق الدولي فى حالات إبعاد الأطفال.

يبدو، وعلى الرغم من آلة الإبعاد فى الإتحاد الأوروبي درعٌ واقي ضد الإحساس بالرحمة والمسؤولية . وأمر بغيضٌ من نتاج هذه المعالجة اللانسانية لأنها محاولة لطمس رموزٍ أخلاقية ، من خلال شبكةٍ محترفين طبياً يُصنّفون ضمن فئةٍ يطالبون باحتياجات مرضاهم من الحكومة لإنجاح أهداف الإبعاد. وهذه المحاولات جمعت الأطباء والنفسانيين فى برنامج لإزالة أهوال الإبعاد التى أدت الى رد فعلٍ عنيف وسط الهيئات الصحية ، وهي الطريقة التي تمكنهم من الاحتفاظ باستقلاليتهم وحماية المعايير الأخلاقية لمهنتهم . كتب (يرندميسوفك) فى صحيفة (فرانكفورتر روندشاو) مقالاً مؤثراً قال فيه" إنّ أول خطةٍ هى إنشاء فريق طبي خاص للمبعدين من أطباء مع بعض الأخصائيين المشبوهين في كفاءتهم ، وهم على استعداد لإلغاء تقييم خبراء الطب والإعلان عن مرضٍ خطير وملاءمته للتأكد من اللياقة فى السفر. صُدِم المحامي (أرسلو جنق منتان) بخيبة أملٍ من تزايد انتشار وضخامة آلية الإبعاد بغرض إرسال اللاجئين الى أوطانهم مصحوبين بأطباء وأفراد الأمن ، والعلاج بمسكنات أثناء الرحلة لأصحاب الأمراض النفسية والذين هم على وشك الانتحار.

بذلت السلطات فى السويد أقصى جهودها لإثبات صحة صلاحية السفر للأطفال. إنّ التهديد الذي طرح لأخلاقيات المهن الطبية امتد ليشمل مقاماتٍ عالية الكفاءة وبحوثا طبية مستقلة . فى عام (2005م) واجه مكتب الهجرة انتقاداً شعبياً

لاذعاً حينما بدأت الحكومة سلوكاً أكثر عدوانية مع العوائل أصحاب الأطفال مع (متلازمة الرفض المتفشية.) أوعز الأباء أنّ مجلس الهجرة إما أنه يتلاعب عمداً باختلاق مرضٍ لأطفالهم أو أبعد من ذلك مثل تسميمهم إمعاناً لعدم الاكتراث بهم بينما ينظر الأطباء والنفسانيون بقلقٍ بالغ الى الاحتقار المتراكم للعوائل ذوي الأطفال . وقد استدعت الشرطة للتحقيق فى دعاوى السموم ، وبعد عام خلص تقرير الشرطة بعدم صحة دعاوى مجلس الهجرة للسم..

عينت الحكومة الطبيب النفساني (مارى هيسل) للبدء في تحقيقٍ رسمي عن الأسباب الحقيقية لعدم الاكتراث بالأطفال .انتقد (هيسل) بإصدار تقريرٍأساسه حقائق غير مؤكدة . وظهر فيما بعد أنّ مسألة تسمم الأطفال كان مجرد ادعاء ، أساسه أطباء عديمو الخبرة في التعامل مع أطفال منبوذين.

كان التأثير فى المانيا مفزعاً بخصوص الأطفال المحرومين من الحماية الإنسانية والممنوعين من المساعدات فى حالات الضعف والمرض . وقد تم توثيق ذلك (فى جمعية مناهضة العنصرية في برلين) . استرعت حالتان الاهتمام اقتضتا الرجوع الى أفريقيا نتيجةً لموت الأم أثناء عملية الإبعاد تاركةً أولادها لمستقبلٍ مجهول والثانية طالبة لجوء (كنغولية) (تاشينا نوفيا) حامل فى الشهر السابع ، أعِيدت الى كنشاسا قسراً فى (26/ 8/ 2004م) مع صغارها الثلاثة أو الاثنين , ولما لم تجد مالاً لدفع رشوة للمسؤولين في كنشاسا اعتقلت حال وصولها وظُلِمت واغتصِبت وأهينت ، ولم تكتشف إلا من خلال حالتها المتدهورة ، وساءت وتراجعت صحتها وماتت بين صغارها فى (7/ 2004م).

غير أنّه من الصعوبة على المعنيين بالإهتمامات الإنسانية تعديل قضية الإبعاد من أساسه ، ولكن بوسعهم إيقاف التهديد والابتزاز والحد من تفاقم العنف الجسماني والنفسي وأساليب التعذيب بشكلٍ عام ، تماماً مثل ما صنعت االسلطات الأمريكية مع المحتجزين فى سجون (قوانتنامو) حين قامت بتصنيفهم الى عدة حالات منها: محاولات الانتحار ، وسلوكيات مؤذية باليد ، سلوكيات تعدّ على النفس بالإيذاء .

تجاهلت حكومات الإتحاد الأوروبي تصاعد حالات الانتحار ، وحوادث الاعتداءعلى النفس وسط المحتجزين وحالات العنف واليأس التى كانت تعتريهم ، واكتفت بشحب حالات الإنتحار والإعتداء. لذلك عندما مات حسين ديكي منتحراً فى ألمانيا فى يوليو (2003) بعد أن سكب الجازولين على رأسه وأضرم النار على نفسه ليموت حرقاً وذلك في منطقة (الينز) فى مركز (جترسلوه) ، نُقِل عن مسؤول حكومي كبير فى إحدى الصحف " أنّه ليس من المعقول هذه الأفعال التي يفعلها هؤلاء الناس فراراً من الترحيل." وبهذه الطريقة أضيفت هجمة ذات أبعادٍ عنصرية ضد طالبي اللجوء واللاجئين . فى الواقع تدور الحقيقة على نفسها أنّ هذه الدول هى ضحايا هذه السلوكيات والجناة هم طالبو اللجوء .

العودة الى التعذيب والخطر

هؤلاء الفارون من جحيم الحروب أو الإضطهاد العرقي وآثار الحروب الطويلة الأمد كل ذلك استحق حماية دولية فى حالة عدم العودة القسرية (لا إعادة للخطر) وهو مبدأ حسب الاتفاقية الدولية والعديد من وثائق القانون الدولي والتي يجب مراعاتها مثل التحرر من التعذيب ، والتعامل أو عقوبات شرسة ومهينة ، الى جانب حق كامل مكفول بموجب الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . لكن الحرب على الإرهاب تنسجم الى كبير مع الحرب غير المعلنة على اللاجئين . وأنّ الغرض الأساسي من قانون (عدم العودة القسرية) لجعله رهينة لمكافحة الإرهاب وقانون الهجرة . وليست الحماية وحدها التى أزيلت من طالبي اللجوء فى تلك المناطق من العالم مع الحكومات التى تحالفت مع الولايات المتحدة وأوروبا فى حربهما على الإرهاب (كما شاهدنا ذلك فى حالة العراقيين) .

ولكن صارت حقوق اللاجئين تضمحل وتختفي جذرياً عندما حلت مخططات الحماية المؤقتة فى أوروبا حتى يتم حل النزاعات محل ضمانات الحماية الدائمة . أعدت دول الاتحاد الأوروبى فى عام (2000) (تعليمات الحماية المؤقتة) بغرض الحماية فى حالة التدفق الجماعى دون المساس بحقوقهم فى المطالبة بحق اللجوء إلا أنها لم

تستخدم . وبدلاً من ذلك لجأت دول أعضاء الاتحاد الأوروبي الى استرتيجيات مثل : رفض طلبات اللجوء ولكن دون إرغامهم الى العودة قسراً ، مما ترك الآلاف من الناس في هجرة طواها النسيان دون حقوقٍ لتكسب العيش . والحكومات اليوم على استعدادٍ لاستعمال لغة العودة من خلال إعلان وقف العمل العسكري أو اللجوء الى عمل عسكري (كما فى حالة أفغانستان والعراق كأسلوبٍ لتسهيل العودة.) كذلك أقدم الاتحاد الأوروبي على إتخاذ خطوات عام (2005) لخلق سجلٍ أبيض للاتحاد الأوروبي للبلدان الآمنة . ولكن حتى الآن لا يوجد لدى الاتحاد الأوروبي فعلياً سجلاً أوسع . وتعتمد كل دولة على السجل الخاص بها.

في الحقيقة ، تعتبر إزالة حماية طالبي اللجوء تهديداً أمنياً رغم ما تمت به من تحوطات قبل حادث 11/ سبتمبر وأعقبته الحرب على الإرهاب . المانيا على وجه التحديد لها عداوة تجاه نضال الكردستان فى حق تقرير المصير فى تركيا ، وتعتبر حزب العمال الكردستاني (بي كى كى) محظوراً من بداية 1990 . وأنّ عضوية الحزب الكردي أساس للإبعاد حتى لو لم يكن هناك تعذيب . تواطأت المنظمات الألمانية لحقوق الإنسان مع تركيا والمخابرات الألمانية مما جعل حياة طالبي اللجوء والذين رُفِضت طلباتهم فى خطر، فى محاولةٍ لمراقبة مصير المبعدين فى إحدى صور التعذيب ذكر (بروسيل) والمحامي (ساكوش)"أنّ خمسة أكراد مبعدين تعرضوا للتعذيب عند وصولهم الى تركيا وتم توثيق أحدهم بواسطة منظمة العفو الدولية (ايه آي) ويدعى (مهمات) وتم ترحيله من المانيا الى تركيا بضمانات دبلوماسية من الحكومة التركية على أن لا يتعرض لسوء . ومع ذلك اعْتقِل (مهمات) فى تركيا للتحقيق والاستجواب عن علاقته بحزب العمال الكردي ،

وعُذِب بصدماتٍ كهربائية وسُحِقت أعضاؤه التناسلية وضُرِب على رجليه بالعِصِيِّ

فى أعقاب حادث الحادي عشر من سبتمبر تم تمديد السوابق الكردية لتشمل طالبي اللجوء الأخرين الذين وُصِفوا بالإرهابيين ، ربما لتوفر معلومات من مكاتب استخبارات أجنبية ، مشتبهين من منظمات أجنبية فى القائمة السوداء فى كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية (أنظر الفصل الثانى) .

وفي بعض الحالات ، مجرد ادعاء الإرهاب من الولايات المتحدة أو إحدى حليفاتها فى الحرب على الإرهاب يكفي للإبعاد . وكان أكثر الحالات إشانة للسمعة فى هذا الصدد ، ما تورط فيه مصريان اثنان يطلبان حق اللجوء وهما محمد الزيري وأحمد عجيزا ، كانا قد أبعِدا بشكلٍ عاجل من السويد الى مصر عام 2003م دون إجرءات قانونية أو مراعاة لحقوق الإنسان. وقد تولت المهمة احدى وكالات الولايات المتحدة بطائرة مستأجرة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية ، وقد أجبرا على ارتداء (الأبرول الأسود) واستُعمِلت السلاسل بربط الرجلين مع اليدين واقتِيدا الى الطائرة معصوبي الأعين وعليهما الأقنعة .وتعرض أحمد عجيزا فى مصر لصدمات كهربائية تركزت على أعضائه التناسلية ولسانه وحلمات الثدي وشحمات الأذن .

تناقش الحكومات الأوروبية إمكانية الحصول على ضمانات رسمية من دول الرجوع على عدم تعرض المبعدين للتعذيب وسوء المعاملة . وبذلك سوف يجد الحظر المطلق فى القانون الدولى على الإعادة القسرية تأييدا. ولكن الحكومات تدرك جيداً أنّ هذه المزايدات سوف تثبت العكس حالة بعد أخرى . وكما أكدت

منظمة مراقبة حقوق الإنسان على الأنتشار الواسع والممنهج المستخدم في التعذيب في كثيرٍ من الدول القادمين منها هؤلاء مثل: امريكا الشمالية واوروبا معلنةً فشل الضمانات الدبلوماسية . وأعلنت أنّ حكومات تلك الدول نفسها على علمٍ تام أنّ التعذيب أمرٌ ممنهج وممارسة روتينية على أصنافٍ محددة منهم :ويشمل المنشقين السياسيين الخونة وبعض من عرقيات معينة وإثنيات ، وخلفيات دينية . حاولت الدول الأوروبية استخدام استراتيجيات ماكرة للحصول على ضمانات دولية للتحايل على مبدأ (عدم العودة القسرية) . وعلى سبيل المثال: حصلت المملكة المتحدة على مذكرات تفاهم مضمونة مع الأردن ولبنان وليبيا واتفاقية مع الجزائر بعدم تعذيب المبعدين القادمين ، وذلك فى إطار إبعاد ثلاثين جنسية محتجزين أمنياً. أغلبهم يطالبون باللجوء أو مسجلمن لاجئين ، وبعضهم محتجزٌ الى أجلٍ غير مسمى بدون محاكمة تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب . وتعرض بعضهم للإقامة الافتراضية تحت قانون الإقامة الجبرية.

ألقت التدخلات القانونية الضوء على مثل هذه الترحيلات الأمنية القانونية ولكن لم تكن هناك متابعة بدقة بشكلٍ يومي للذين فشلوا فى تحقيق اللجوء وللمبعدين الى أخطر مناطق العالم توتراً . فيما تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديرات ما إذا كانت الدولة المستقبلة دولة آمنة للعودة لتنسجم مع سياسات الترحيل المستهدفة . ينطلق الاتحاد الأوروبي من نظامٍ أساسه العودة الطوعية الى أوضاع ما بعد النزاع ، الى نظام العودة الإجبارية التي تتسم بالخطورة . ولكن لا توجد هيئة رسمية فى الاتحاد الأوروبي تراقب تأثيرات سياسات الترحيل فى فترات السلام

وتأمين المبعدين . وتقع مهمة التوثيق فى (الإنسانيات) دائماً على عاتق المنظمات مثل (بي آر أو) ،(اي أس واي آي) و (ايه آر آي) فى ألمانيا والتحالف الدولي المناهض لحملات الترحيل فى المملكة المتحدة و (دونكاتو) فى سويسرا . وهناك ما يؤكد فى كلٍ من المملكة المتحدة وسويسرا أنّ طالب لجوء (كنغولي) قد تعرض للاستجواب والتعذيب القاسي.

كما توجد أدلة مشابهة تثبت على بعض الدول الأخرى ، ولكن ليس هناك ما يثبت حالة آثارٌ مأساوية بوضوح من تقديرات خاطئة لدولةٍ أكثر من المجموعة الأرترية المرحلة وعددهم (220) وقد تم ترحيلهم من مالطا عام (2002م) استناداً على تفسير خاطئ لتعليمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بصدور منشور بإعادة (220) ارترياً عام (2002م). قال المالطيون" نتيجةً لنهاية حربٍ امتدت لثلاثين عاماً مع اثيوبيا وإعلان استقلالها (1993م) وأصبحت بلادهم آمنة لذا رأت إعادتهم الى بلادهم " . راقبت منظمة العفو الدولية مصير المبعدين . وأعلنت " أنّهم عند وصولهم الى مطار أسمرا تم اعتقالهم في الحال ، وتم فصل الأطفال والنساء عن الرجال واقتيد الرجال الى مركز (إيدى إبيتو) العسكري وتم التحفظ على 180 منهم وتعرضوا للضرب بسياط الجلد والمطاط والعذاب لمدة تزيد عن شهرين ونصف. وظلوا مكبلين بالسلاسل ليلاً ونهاراً مع قليلٍ من الطعام والحمام ، وأصيب بعضهم بالشلل نتيجةً لسوء المعاملة وقُتِل فيما يبدو أحدهم رميًا بالرصاص عند محاولته للفرار . وفى ديسمبر2002م تم ترحيل ماتبقى من المحتجزين الى مركز سريّ فى جزيرة (دهلاك) فى عرض البحر الأحمر . حاول أحدهم الانتحار غرقاً

بعد أن ربط يديه وألقى بنفسه في البحر، ولكن تم انتشاله بواسطة طائرة مروحية ولكنه أُصيب بجرحٍ عميقٍ فى وجهه . ولم نسمع عنه خبراً بعد ذلك لعله قد لقي حتفه ". هذا ما جاء عن مراقب المنطمة.

الدور المحوري لمراكز الإحتجـــاز

إنّ آلية الترحيل تقتضي خلق نظام سجن خاص يبقى فيه المبعدون حتى تفرغ الدولة من الإجراءات الضرورية لتنفيذ الإبعاد ، مثل وثائق سفر مضمونة سارية المفعول للرجوع ، وتأسيس طريق للعودة . وقد يكون الإبعاد الى مناطق حرب وهذا يستغرق شهورا . ولكن مراكز احتجاز المهاجرين هو أمرٌ إداري أكثر من هو أمرٌ عقابي ، والمحتجزون ليسوا سجناء بالمفهوم الرسمي والمعتقلون المهاجرون يُطلق سراحهم ولكن بحقوقٍ أقل من سجناء الجرائم . هناك بعض القوانين تنظم معاملتهم وتدقق بشكلٍ مستقل محدود لمراكز الاحتجاز .

يرى الفيلسوف الإيطالي (جورجيو أقامين) أنّه فى ظل تصاعد الاحتجاز لأغراض الترحيل لابد من إعادة تشكيل معسكرات الاحتجاز ، الذي ظهر أولاً في المعسكرات الإسبانية في (كوبا) والمعسكرات البريطانية لسجناء أفارقة فى حرب (البوير) ناشد (أقامين) " معسكرات الاحتجاز حالة استثناء على أساس اعتبارات الأمن بدلاً من سلوكيات إجرامية" .إنّ السجناء فى مناطق الانتظار فى المطارات أو في ضواحي ان مدننا أنّ لا مطالب لهم على الشعب . فى حين أنهم من المفارقات جُلِبوا تحت إدارةٍ واعية . الكتابة على تزايد سجناء الهجرة فى الولايات المتحدة يديرها مقاولون من القطاع الخاص فى موقع تم تحويلها من الجيش الى مناطق تحكم عن بعد. أعرب (جوناثان سايمون) عن انتقادات مماثلة عن تحول سجون الهجرة الأمريكية وبأنها نظام غير مأمون وهي بمثابة تقنيةٍ حديثة للسلطة والتي تم الاستغناء عنها بأفكار التعليم في السجون كموقعٍ للإصلاح . وكانت سوابق غير مقيدة فى القانون الدستوري قبل القرن العشرين ، حيث كان يستند الى تقاليد ملكية مطلقة قديمة تستخدم السجن كموقعٍ لغرض أوامر سياسية غير ديمقراطية .

قال الناشط العلمي الاسترالي (سوفيندز بيريرا) " هذا الشكل المتحول فى السجن أدى تزايده اليوم استجابة لاحتياجات سلالةٍ عرقية عُرِف سابقًا (بعنصرية سيفندان) لذا فقد أصبح معسكر الاحتجاز المعاصر شرعياً بالحوار الشعبي الذي أوضح أنّ طالبي اللجوء والمهاجرين غير مرغوبين سياسياً وعرقياً وأشد خطورةً على الأخلاق وغير مجزين اقتصادياً .

. ونتج عن هذه العنصرية الواردة سوء المعاملة للمهاجرين المحتجزين فى أوروبا مما جعل بعض المعسكرات التي أدارتها القطاع الخاص مرتبطة ارتباطًا وثيقاً بالظروف الإنسانية والعنف . مثل (يول وود) و(هارمندوس ورث) في بريطانيا و(فرتيفنتر) في جزر كناري ، و(لامندوسا) في ايطاليا ، و ثكنات

(هالسافي) في مالطا ، (كوبنيك ـ جرنيو) و (ايهاتينستادت) في المانيا ومراكز 125- 127 في بلجيكا ، و(فيلمينز) في فرنسا ، و (سجيفول) في سويسرا . وهناك تجاهل متعمد لاحتياجات النزلاء الصحية بشكلٍ يؤدي الى اكتئاب حاد ومحاولات الإنتحار وتشويه ويتم بشكلٍ منتظم .إنّ أساليب العقاب أو كبت حقوق الإنسان تم توثيقه جيداً مثل ثورة الجياع وإضطرابات العنف والشكاوى وإشعال النيران (غالباً ما يقوم به المحتجزون عندما تعتريهم حالات اليأس والإحباط الشديد) .

وقد يؤدي الى الموت والإصابة بالجروح . وكانت أسوأ تلك الحالات هي التي حدثت في أكتوبر 2005م في (سنتغول) فى (أمستردام) هولندا عندما أضرم النزلاء النار على بطائنهم احتجاجا على الوضع ، وأتت النيران على أحد عشر

محتجزاً في زنازينهم وماتوا حرقاً ، ومثلها حدثت بوحشية في مركز (يول وود) واحترقت جميع أجنحة المركز محدثةً خسائر بلغت 38مليون دولار .

وحدثت كذلك في مركز (هاروندس وورث) في فبراير2002 وفي اغسطس 2004 ونوفمبر2006 ويناير2005 وفي معسكر (هال – صافيا) تم نقل 26 فرداً الي المستشفى عندما فضت القوات المالطية مظاهرة سلمية بآلات مكافحة الشغب

والهراوي والدروع (مالطا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي مارست سياسة الاحتجاز الإلزامي لجميع طالبي اللجوء والتي كان بإمكانها أن تعقد لهم لمدة ثمان عشرة شهراً) إن الاضرابات وثورات الجياع والاعتداء على النفس ومحاولات الانتحار والحرائق والعنف بشكل عام أمر شائع نسبياً. ومن وقت قريب في فبراير 2008صدت قوات مكافحة الشعب توترات تصاعدت في مركز (فينيسيا)في باريس ضمت ثورات جياع واعتداءات على النفس وتشويه وحرائق , وتم نقل العديد الى المستشفى .

على الرغم من معاناة دول الاتحاد الأوروبي من جراء تزايد طلبات اللجوء إلا أنَ أعداد المحتجزين في المراكز في تزايد مستمر . وعمليات الترحيل تؤدي الى الضغط على المرافق القائمة وبالتالي الازدحام . وكذلك هو نتاج فترات لطالبي اللجوء قيد الاعتقال حتى يتم ترحيلهم الى المراكز وهم في حالة صحية متردية . وعادة ما تكون النظافة هي المشاكل المرتبطة بالاكتظاظ والتكدس ، أسوأ نسبياً من البلدان التي تفشل فيها مرافق السجون في الوفاء بالمعايير الدولية , على سبيل المثال في مركز(لاميديوسا) في إيطاليا تُخلط مياه الاستحمام المالح مع سخانة الشمس ليشرب منها المحتجز زجاجة واحدة يوميا يقسم بين اثنين ، و يصابون بالتهاب الكبد. اما مراكز الاحتجاج المالطية فهي تفتقر الى النظافة وبالتالي حالة صحية سيئة ، و تفشي مرض "الجرب" و الأمراض الجلدية. اما ثكنات (هالسافيا) مثل (المايكرويف) في الصيف وكالثلاجة في الشتاء. هذا ما جاء عن المفوض السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (القاروجلروبلس).

.وقد تم إنشاء مراكز احتجاز جديدة بوحدات مؤهلة لاستيعاب جميع العوائل. و أنّه من غير المعقول أن يظل الأطفال محبوسين أحياناً لشهور لدى مراكز ذات سلطة قاسية، في بيئة غير مأمونة، و شوهدت بعض الآثار الجانبية بين الأطفال المحتجزين. و قام بعض المختصين في الصحة بتوثيق بعض الحالات مثل قلة النوم، و الفرش، و المطارح، و حالات التبول غير الإرادي، و فقدان الوزن،و امراض الجلد، و حالات

التنفس المستمرة نتيجة للاكتئاب لفترات طويلة والتغيير السلوكي وأطفال صعوبات التعليم في بريطانيا (مجموعة مخيم البؤساء) أعلنت أنه

"لا مكان لطفلٍ يُقدر عدد الأطفال المحتجزين الى 2000 سنوياً". وفي حالة يُحجز الطفل لمدة 268 يوماً. وتعتبر المملكة المتحدة أكثر الدول انفتاحاً وأقل مراقبة لما يحدث للمحتجز .وفي بعض مناطق جنوب أوروبا لاتوجد مراقبة البتة , وبالتالي الذي يحدث فيها يكون غير معلوم . لذلك فهي من أضعف المناطق وتمييزاً في المعاملة بما فيه انكار طلب حق اللجوء وسوء معاملة لاجئي القوارب الذين رسوا على شواطئ (سليكي) في مالطا , وقبرص وجزر كناري وجزيرة كريت , ساموس , لوس , جويس , ومناطق ساحلية أخرى , بدأوا الإبحار من المغرب وليبيا وموريتانيا وساحل العاج والسنغال , واعتبروا في عداد المفقودين ، وليس رجال خفر السواحل هم المتهمون على تحول المهاجرين المتهور بقوارب متهالكة بالرغم من دخولهم المياه الإقليمية . وبهذه الطريقة حُرم الوافدون الجدد من الوصول الى عملية اللجوء تماماً . إنّ الدول التي لم تبادر بمعالجة طلبات اللجوء تستطيع التنصل منها بحجة أنهم انتهكوا قانون "عدم العودة القسرية" حسب الاتفاقية ولن يعيدوا شخصاً الى الخطر , لأن الأصل لم يصل .

الحـــــــل "المتوسطي"

.ومن منحى آخير , حاولت دول المجموعة الأوروبية التوسع في حدودها الى الخط الساحلي للشمال الإفريقي بالاستعانة بسياسيين أفارقة من سياسات ترحيلها

وذلك بعسكرة الملاحة البحرية الجنوبية لحدودها لإحياء اتفاقية (شنقن البحرية).

وأقام الاتحاد الأوروبي شراكة ثنائية قوية , واتفاقيات مع دول إفريقيا التي تعد معبراً الى أوروبا .

وعلى خلفية هذه التدابير اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بتزايد حركة الهجرة من

دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المغرب .وفي عام 2002 أصدرت منظمة العمل الدولية تقريراً مفاده , أنّ ما يزيد عن 80000 فردٍ نزحوا من مختلف البلدان , لا

سيما تلك الدول التي تعاني من الحروب الأهلية والدكتاتورية حيث تأخذ طريقها الى المغرب ، ويبقى حوالي 80% منهم في ليبيا، فيما حوالي 16000 منهم يواصلون السفر الى أوروبا سنوياً . ومنهم من يدخلون من الجهة الشرقية عبر تركيا وقبرص والبعض منهم الى إيطاليا على ظهر قوارب صغيرة من تونس ، والبقية عبر مضيق جبل طارق أو عن طريق كنارى من الساحل المغربي . ومعظم هؤلاء الأفارقة البؤساء يسافرون الى (ليون) عاصمة الصحراء الغربية المتنازع عليها، حيث يأخذهم المهربون الى معسكرات معدّة عبر كثبان الصحراء المتعرجة قبل الشروع في الرحلة الأخيرة التي تنتهي بهم فى أسبانيا . سعت دول الاتحاد الأوروبي لكبح حركة الهجرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، بإدخال برامج المراقبة الساحلية الإلكترونية. حاول الإتحاد الأوروبي نشر تقنيات تحكّم مجربة تم اختبارها في الحروب الحديثة ، مثل جهاز الكشف المبكر والرادار . لذا سعى برنامج الاتحاد لإدخال نظام المراقبة (سايف) (أس آي في إي) على المضيق وامتد من جبل طارق الى (سيوتا) وجزر كناري (لتغطية ساحل البحر الأحمر في عام (2003م) ، وأدخِل نظام (ألسيس) وهو نظام يستخدم السفن

المسلحة في أسبانيا وبريطانيا وفرنسا والبرتغال وايطاليا ودوريات أقسام من ساحل البحر المتوسط كجزءٍ من المراقبة على امتداد الساحل المتوسطي. وتقوم الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) بدوريات تجوب مياه غرب إفريقيا بقوارب قبل مغادرتها المياه الأقليمية.

وتُقدِّر إحصائيات ، أنّ ثلث مَن يركبون هذه المخاطر يبتلعهم البحر المتوسط ويموتون غرقا . لكن لا هذه المعاناة الإنسانية ، ولا الموت الذي يلاحقهم ولا عسكرة دول الاتحاد الأوروبي لحدودها استطاعت الحد من حركة الهجرة من إفريقيا دول جنوب الصحراء الكبرى . بل دفعت بالمهربين للبحث عن طرقٍ بعيدة محفوفةٍ بالمخاطر من الساحل الشمالي للسنغال . على سبيل المثال: أنّه يبعُد ما يقرب التسعمائة ميل عبر رحلةٍ طويلةٍ قد تمتد من ثمانية الى عشرة أيام .

فيما تواصلت الهجرة عن طريق القوارب للوصول الى الشواطئ الأوروبية ، دعت الضرروة ضم القادة الأفارقة في خطوةٍ لتطوير خطط الترحيل ، واتفاقيات مع الدول الإفريقية لضمها للاتفاقية الأوروبية للهجرة واللجوء للعودة السريعة للاجئى القوارب . في عام (2003م) تم اتفاق بين أسبانيا وموريتانيا يمكّن أسبانيا بترحيل المهاجرين من السنغال ومالي الى موريتانيا . وفي عام (2004م) تم إتفاقٌ بين ليبيا وإيطاليا (لم يعلن عن التفاصيل وظلت في طي الكتمان رغم تحفظات البرلمان الأوروبي). يسمح الاتفاق بإعادة لاجئي القوارب القادمين من إيطاليا عن طريق ليبيا، وذلك بموجب السياسة الإيطالية للإبعاد العاجل . نفى القادمون بالقوارب تمكنهم من الوصول الى المفوضية السامية لشئون اللاجئين ومنظمات غير حكومية ولا حتى الى المحامين الذين كان بوسعهم نصحهم بعمل طلبات لجوء . بدلاً من ذلك ، فقد تم طردهم الى ليبيا تمهيداً لترحيلهم الى بلادهم من هناك ، لأن ليبيا لا تعترف ولا تتعامل فعلياً مع المنظمات الدولية أو مجموعات حقوق الإنسان . دأبت الحكومة الليبية وفق سياستها عدم الاعتراف بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين لذا لا تتقيد بقانون الحماية . وتقوم بتسفيرهم الى موطنهم الأصلي فورا وبشكلٍ علني ، وقد يُلقى بالعديد منهم ببساطة في الحدود الصحراوية . أبعدت الحكومة الإيطالية ما جملته (1153) مهاجراً مكبلين ما بين 1الى 7/ أكتوبر عام 2004م على متن طائرةٍ عسكريةٍ الى ليبيا من مختلف دول إفريقيا وآسيا ودول الشرق الأوسط في غضون أيام (وأحياناً في أقل من أربعٍ و عشرين ساعة) وذلك بعد وصولهم الى(لا مبيدوزا) أقصى جنوب إيطاليا . رافق الصحفي الإيطالي ـ

الحائز على جائزة التحقيق (فابيرزو جاتي) المبعدين الأفارقة أثناء ترحيلهم (باللوري) ومات بعضهم عطشًا في أتون الصحراء.

مرةً أخرى إنّ معسكر الاعتقال بالنسبة لتوسيع برنامج الاتحاد الأوروبي للإبعاد أمرٌ رئيسى , وعادة ما تكون معسكرات الاتحاد الأوروبي في المحيط

الجنوبي في مجمعٍ عسكري قديم بالقرب من المطار ، عليه قوات شبه عسكرية لتسهيل إبعاد القادمين بشكلٍ عاجل من شمال إفريقيا ومعسكراتٍ إفريقية أخرى ومركز المساعدة في مطار (لاميدوسا) لها إدارة خاصة ، وتعامل مباشر مع رحلات الطيران ويتبع أسلوب التكتم على إبعادهم على متن طائراتٍ عسكرية أو مدنية . إنّ دولاً مثل ليبيا تتوقع أن تقوم باحتجاز المهاجرين المنبوذين ريثما يتم تنسيق العودة والتفاوض مع أوطانهم . (ويتجنب الإتحاد الأوروبي مصطلح الإبعاد في محادثاته المزدوجة) مع دولهم الأصلية . حتماً أنّ مثل فكرة برنامج إعادة اللاجئين يدعم بشكلٍ حازم وبصورة مباشرة دول أعضاء الإتحاد .

يشعر الاتحاد الأوروبي بقلقٍ متزايد من مشاركة ليبيا بشكلٍ مباشر في إدارة المراكز وبرامج الإبعاد . أعلنت منظمة العفو الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان تضمنت ضرب المهاجرين بالعصي والخيزران وطالبي اللجوء (خاصةً دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) في السجون الليبية وفي مراكز الشرطة ومعسكرات الجيش ، وحدثت حالات إفلات من العذاب . لذا نجد أنّ خطط ليبيا مع الاتحاد الأوروبي هي مشاركة محدودة تقتصر في تسهيل خدمة المركز بتقديم الرعاية الصحية والخدمات . بالرغم من ذلك يدعم الاتحاد الأوروبي بطريقةٍ غير مباشرة برنامج الإبعاد بواسطة المنظمة الدولية للهجرة (آي او ام) من خلال الدعم المالي للبرنامج وتنظيم إدارة الهجرة غير النظامية في ليبيا ، وتقوم أسبانيا بتقديم الدعم المالي لإنشاء العديد من مراكز الاحتجاز في موريتانيا في المدينة الساحلية (نوداهيبو) في الطرف الشمالي الغربي من العاصمة نواكشوط ، وهو مركز المبعدين من جزر كناري بواسطة أسبانيا ، والذي لا يتبع للأجهزة القضائية .

وهناك مراكز تدار بواسطة السلطات الموريتانية ويقوم الصليب الأحمر الأسباني والهلال الأحمر الموريتاني بعملية الإطعام والتمويل. أما مراكز الاحتجاز الليبية التونسية تدعمان بسرية تامة من ايطاليا بواسطة إدارة (بيرلوسنكي) السابقة (6/ 2001م) حسب ما جرى من اتفاقٍ ثنائي وُقِع في طرابلس في أغسطس / 2004م بتمويل من حكومة هلسنكي يقضي بإنشاء مركز احتجاز للمهاجرين في شمال ليبيا في (غريان) بالقرب العاصمة طرابلس ، وتخصيص أموال لمعسكرين آخرين في الجنوب من كفرة (جنوب شرق ليبيا بالقرب من الحدود بين مصر والسودان) وفي سبها جنوب غرب ليبيا. أما في تونس فيُعتقد أنّ إيطاليا كانت تعمل ضمن المنظمة الدولية للهجرة ، وهناك مزاعم أنّ المبعدين تم ترحيلهم من إيطاليا الى تونس الى صحراء تونس – الجزائر وتُركوا فيها ليهلكوا.

إنّ ضخامة واتساع آلية الإبعاد اقتضت تكوين حلفاء جدد بغرض التحرك من المحلية الى الأوروبية والأمريكية لإقامة حوارٍ بين المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمغرب وأوروبا وتشير الدلائل الى أنّ هناك توجها من هيئة التحالف الدولي في إنشاء مراكز لطالبي اللجوء والمهاجرين عبر القوارب في ابريل 2008م .

نهضت في أوساط الشبكة الإفريقية الأوروبية حملات شعبية من حملة حقوق الإنسان المغربية : وهي جمعية (بني زناس) التضامنية للثقافة ومنظمة (أيه بي سي دي اس) للتنمية والتضامن وهي المنظمة الوحيدة التي تقدم الإغاثة الإنسانية في المغرب للفقراء المهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى الى أوروبا عبر المغرب محاولة للوصول الى أوروبا. وقد جمعت بالفعل شبكة مغاربية وإفريقية تمتد من المغرب حتى موريتانيا والسنغال ومالي . قامت جمعية (بني زناسن) (ايه بي سي دي اس) في عام ابريل 2008 بجولةٍ في أوروبا بغرض التركيز في المقام الأول على بناء العلاقات والربط بمثيلاتها من المنظمات في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة .

قال فتيحة حاجات ـ الناشط في جمعية لندن معلقًا على حروف منظمة(ايه بي سي

دي اس) **"**لقد آن الأوان لإعادة المناقشة لصياغة الإنسانية من أعلاه الى أسفله**"**.